الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

واقع الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة ميدانية

إعداد الطلبة:

- عبد العزيز ناجي
- ام السعد بن نوح
- منى معروفي

تحت إشراف:

د. البشير زبيدي

لجنة المناقشة

د. عبدالله عياشي	أستاذ محاضر – أ– جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د. البشير زبيدي	أستاذ محاضر – أ– جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د. سردوك فاتح	أستاذ محاضر – أ– جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهـداء

بسـم الخلاق العليـم و رسوله الكـريـم وبسـم القرآن اليقين

وبسـم المنير وبسـم الصبر الجميل

اهدي ثمرة جهدي الى

معلـم البشـرية ومنبع العلـم نبينا محمد (صلى الله عليه و سلـم)

إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها

و عمرها حبا و تصميما ودفعا لغد أجمل إلى الغالية

التي لا نرى الأمل إلا من عينيها أمي الحبيبة .

الى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال أبي العزيز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من آثروني على نفسهـم اخواتي العزيزات

إلى من منحني الدعـم لإتمام دراستي زوجتي

إلى من إخذ بيدي ورسـم الأمل كل خطوة مشيتها جدتي

إلى من آنسني في دراستي و شاركني همومي الذين

تسكن صورهـم وأصواتهـم اجمل اللحظات

و الأيام التي عشتها

وإلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل شكري الجزيل وامتناني له .

الإهـداء

الى فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها: أمي الغالية سعدية.

الى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال: أبي العزيز طيب حفظه الله.

الى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: إخوتي محمد، احمد وزوجاتهم، واخواتي سعاد، مليكة، سليمة، نورة، وأزواجهن.

الى شعلة الامل ضياء الدين، زياد، أصالة، إياد الدين، أريج، ريان، قصي، سيف الاسلام، عبد الجواد، ذكرى.

الى خطيبـــي مسعود.

الى امي الثانية فاطمة الزهراء وابناءها وبالأخص سهام.

الى الذين أحاطوني بمساعدتهم وبجهم أهلي وأقاربي وخاصة خالتي عائشة وزوجها.

الى كل صديقات وبالأخص وفاء، راضية، امال، سليمة، مليكة، وسام، وهيبة، صفاء، اسماء، حياة.

الى زملاء الدراسة من الطور الابتدائي الى الجامعي.

منـــــى

الإهـداء

بسـم الخلاق العليـم و رسوله الكـريـم وبسـم القرآن اليقين

وبسـم المنير وبسـم الصبر الجميل

اهدي هذا العمل المتواضع الى

معلـم البشـرية ومنبع العلـم نبينا محمد (صلى الله عليه و سلـم)

إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها

و عمرها حبا و تصميما ودفعا لغد أجمل إلى الغالية

التي لا نرى الأمل إلا من عينيها أمي الحبيبة .

الى روح ابي الطاهرة رحمة الله عليه

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من آثرني على نفسه أخي العزيز

إلى من إخذ بيدي ورسـم الأمل كل خطوة مشيتها جدي، جدتي، أخوالي

(عبد الرزاق،عبد اللطيف) وزوجاتهـم وأبنائهـم .

وخالاتي(سعاد، يمينة، فطيمة، مليكة، نور الهدى)وأزواجهن وأبنائهن

الى عمتي الغالية فاطمة

إلى من آنسني في دراستي و شاركني همومي الذين

تسكن صورهـم وأصواتهـم اجمل اللحظات

و الأيام التي عشتها صديقاتي وبالأخص

منى، راضية، ،حدة ،خرفيه، وهيبة، وسام ، اسماء، صفاء، حياة

وإلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل شكري الجزيل وامتناني له .

شكر وتقدير

اولا وقبل كل شيء أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا من اجل إتمام هذا العمل والوصول الى هذه المرتبة من العلم والنجاح.

اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور زبيدي البشير على النصح والارشاد والتوجيهات القيمة فقد كان مثالا في التعامل وقدوة في العمل.

شكر كبير للأساتذة الذين ساعدونا على انتهاج الطريق الصحيح في البحث العلمي.

اتوجه بالشكر المسبق الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين سيبدلون جهدا في قراءة هذه المذكرة من أجل تقييمها.

كما أتوجه بشكري واحترامي الى أساتذة وإدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي على المساعدات التي قدموها لنا طوال فترة الدراسة.

ولا أنسى شكري وتقديري إلى الأصدقاء الأعزاء على تعاونهم معنا والى من ساعدنا على إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

الملخص

تعالج هذه الدراسة واقع الالتزام متطلبات الافصاح المحاسبي في مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، فالإفصاح المحاسبي هو الذي يقدم البيانات والمعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية الى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاد القرارات الرشيدة حول الوحدة المحاسبية.

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات تم التوصل في هده الدراسة الى ان المؤسسات الاقتصادية في الجرائر تلتزم عند اعداد قوائمها المالية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وانها تواجه عوائق تحد من قدرتها على هذا الالتزام.

الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي، القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية.

Summary

This study deals with the requirements of accounting disclosure in the various Algerian economic institutions in accordance with the accounting system. The accounting disclosure provides the financial data and information about the economic unit to the users in a correct, correct and appropriate manner to help them make informed decisions about the accounting unit.

An analysis of the results of the questionnaire and the testing of hypotheses showed that the financial institutions in the courts are committed to preparing their financial statements in accordance with accounting requirements according to the financial accounting system and that they face obstacles that limit their ability to comply with this obligation.

Keywords: Accounting Disclosures, Financial Statements, Financial Accounting System, International Accounting Standards.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	I I
قائمة الأشكال البيانية	I I I
قائمة الملاحق	I
قائمة الاختصارات و الرموز	V
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: متطلبات الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	
تمهيد	5
البحث الاول: : مفاهيم حول الافصاح المحاسبي والمؤسسات الاقتصادية	6
المطلب الاول: ماهية الإفصاح المحاسبي	6
المطلب الثاني: ماهية المؤسسة الاقتصادية	9
المبحث الثاني: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية	13
المطلب الاول: متطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية	13
المطلب الثاني: بعض معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية التي تنص على الإفصاح المحاسبي	14
المطلب الثالث: الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي SCF	16
المبحث الثالث: الابحاث والدراسات التطبيقية	19
المطلب الاول: دراسات سابقة	19
المطلب الثاني: خصوصية الدراسة الحالية	24
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	

تمهيد	27
البحث الأول: الإجراءات الميدانية للدراسة	28
المطلب الأول: الطريقة والأدوات	28
المطلب الثاني: مراحل إعداد	29
المطلب الثالث: منهجية وحدود الدراسة	32
المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان	34
المطلب الاول: الخصائص الديمغرافية للعينة	34
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان	35
المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان	39
خلاصة الفصل الثاني	50
الخاتمة	52
قائمة المصادر والمراجع	56
قائمة الملاحق	60

قائمة الجداول

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(1)	يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي	31
(2)	إجابات الأسئلة ودلالتها	31
(3)	معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)	31
(4)	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	33
(5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	35
(06)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	36
(08)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	38
(09)	التزام المؤسسات الاقتصادية بإعداد كشوفها المالية	39
(10)	الايضاحات المتممة للقوائم المالية.	41
(11)	ايضاحات السياسات المحاسبية	43
(12)	إيضاحات عامة	45
(13)	المعوقات التي تعيق المؤسسات اقتصادية بالالتزام بالإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي.	47
(14)	الإرتباط الخطي بين محاور الدراسة.	49

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(1)	تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	12
(2)	توزيع نسب افراد العينة حسب متغير العمر	35
(3)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	36
(4)	توزيع نسب افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة.	37
(5)	توزيع نسب افرد عينة حسب متغير سنوات الخبرة.	38
(06)	التزام المؤسسات الاقتصادية بإعداد كشوفها المالية	40
(08)	الايضاحات المتممة للقوائم المالية	42
(09)	ايضاحات السياسات المحاسبية.	44
(10)	ايضاحات العامة.	46
(11)	المعوقات التي تعيق المؤسسات اقتصادية بالالتزام بالإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي	48

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	نموذج إستمارة الاستبيان	60
الملحق 2	مخرجات برنامج spss	66
الملحق 3	قائمة المحكمين	73

قائمة الاختصارات والرموز

اختصار/الرمز	الدلالة
IAS	المعايير المحاسبة الدولية
IFRS	المعايير الدولية للتقارير المالية
SCF	النظام المحاسبي المالي

مقدمة

توطئة:

نظرا للتطورات الجديدة التي شهدها العالم في المجال الاقتصادي والتقني في العقود الأخيرة وما انجر عنها من اتساع في فرص الاستثمار والتمويل للمؤسسات على المستوى الدولي اختارت الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي وان تكون عنصرا حيويا فيه، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب الاستيفاء بمجموعة من الضوابط والشروط في أسس وشكل ومحتوى أدوات الاتصال (القوائم المالية) حيث انطلقت الجزائر بإصلاحات جديدة مست مختلف الميادين من بينها إصلاح النظام المحاسبي وذلك بإعادة هيكلة للمخطط المحاسبي الوطني والمعمول به منذ 1975 و الذي أصبح يعاني من نقائص عديدة و مشاكل في تسيير المؤسسات و هذا ما دفع بها لتبني النظام المحاسبي المالي تماشيا مع معايير المحاسبة الدولية.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية من القطاعات المهمة لما لها من تأثير هام في الحياة الاقتصادية للمجتمع الذي تعمل في محيطه كما تساهم في زيادة الاستثمارات التي يحتاجها المجتمع من خلال التزامها بالقوانين والتشريعات المفروضة وهدا ما أدى بالجهات الرسمية و المنظمات المهنية للاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي باعتباره الوسيلة الرئيسية و الأداة الفعالة لإيصال البيانات المحاسبية الكافية و الخالية من الأخطاء الجوهرية و التي تحتوي على المعلومات الضرورية والمفيدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

إشكالية الدراسة:

ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية طرحنا التساؤلات التالية:

الأسئلة الفرعية:

- هل تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعداد قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟
- هل تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند إعداد قوائمها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؟
- هل أن الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يعطي لمستخدمي القوائم والتقارير المالية صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية؟
- هل أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تواجه عوائق تحد من مستوى الإفصاح المحاسبي؟

فرضيات الدراسة:

بغية الاجابة عن الاسئلة التالي قمنا بصياغة الفرضيات الاتية:

- تعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كشوفها المالية والايضاحات المتممة لها وفق النظام المحاسبي المالي.
- تلتزم المؤسسات الاقتصادية في معظمها بمتطلبات الافصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي.
- الإفصاح المحاسبي غير كافي لتلبية حاجيات مستخدمي القوائم المالية.
- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه حواجز تعيق من التزامها بالإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية في البحث في هدا الموضوع وارتباطه الوثيق بتخصصنا.
- اتجاه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نحو الانفتاح الاقتصادي وما رافقه من تعديلات قانونية وتنظيمية.
- يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع حديثة الدراسة.

أهمية الدراسة:

لهذا الموضوع أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

- دور الإفصاح المحاسبي في إعطاء صورة واضحة ومصداقية أكثر للمستفيدين من القوائم المالية.
- التعرف على متطلبات الإفصاح المحاسبي وأهميته في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التزام معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالسرية عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة.

- التعرف على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.
- التعرف على متطلبات الافصاح المحاسبي واهميته في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التطرق إلى كيفية إعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.
- الوقوف على مدى الجدية التي تعطيها المؤسسات للقوانين والتشريعات.

منهج الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصل النظري لمعرفة جوانب البحث معتمدين في ذلك على المراجع والمتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع، أما عن الفصل الثاني فقد تم اعتماد أسلوب التحليل وأسلوب دراسة الحالة تماشيا مع طبيعة معالجة هدا الفصل فقد قمنا بتوزيع مجموعة من الاستبيانات على بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والباحثين الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في المجال المحاسبي فاعتمدنا في تحليل نتائج الدراسة الاستبيانية برنامج التحليلي الإحصائي (spss).

الحدود الزمانية والمكانية:

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي لذلك فان وقت اجراء هذه الدراسة ابتداء من السداسي الثاني للموسم الجامعي2018 ويقتصر مكانها على المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي ومجالها حول متطلبات الافصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

هيكل البحث:

بعد الإلمام بكل جوانب الموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة عامة، فصلين رئيسيين وخاتمة عامة.

تناول الفصل الأول متطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية حيث احتوى الفصل على مبحثين

المبحث الأول: تم تخصيصه لمفاهيم حول الإفصاح المحاسبي والمؤسسات الاقتصادية فقد تطرقنا في المطلب الأول إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، أما عن المطلب الثاني فقد خصص للمؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق لأهم التعاريف الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية وأهدافها ومختلف تصنيفاتها.

المبحث الثاني: فقد تم تخصيصه للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية فقد تطرقنا في المطلب الأول إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أما المطلب الثاني فقد تضمن البعض من معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية التي تنص على الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثالث: تطرقنا من خلاله إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بصفة مباشرة او غير مباشرة والتي تم تحليلها والتعليق عليها.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وهذا من خلال توزيع استبيان وتحليل نتائجها.

الفصل الأول

متطلبات الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تمهيـــد

تزايد اهتمام المؤسسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بموضوع الافصاح المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة والعالم الخارجي لما له من اهمية في تقديم المعلومات الواضحة حول العمليات والاحداث المالية وأي تقصير في متطلباته يجعل البيانات الواردة في القوائم المالية مضللة وغير وكافية لمستخدميها مما يودي الى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية.

لهذا قامت الجزائر بتبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون 11-07 بإلزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية.

سنتطرق في هذا الفصل الى متطلبات الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي سنقسم الفصل الى ثلاث مباحث:

- المبحث الاول: مفاهيم حول الافصاح المحاسبي والمؤسسات الاقتصادية.
- المبحث الثاني: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- المبحث الثالث: الابحاث والدراسات التطبيقية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الإفصاح المحاسبي والمؤسسات الاقتصادية.

لقد أدى التطور في الأنشطة الاقتصادية إلى نمو متزايد في حجم المؤسسات مما زاد من الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي الذي أصبح من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم للقوائم والتقارير المالية وذلك من اجل تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبة المتعلقة بالمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجعي الحسابات من جهة، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، ومن هنا سوف نحاول إلقاء الضوء على مجموعة من التعاريف والتطرق لأنواعه بغرض الوصول إلى جوهر الإفصاح.

الفرع الاول: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يوجد عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي نذكر منها.

– يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"[1].

– كما عرف الإفصاح المحاسبي بأنه "تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخها ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية"[2].

– ويعرف أيضا بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"[3].

---

[1] طلال محمد علي الحجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص56.

[2] طلال محمد علي الحجاوي، هدى أمين و علي الحميلي، **قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 14.

[3] محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع،مصر، 2005، ص 578.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي:

تتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي كالتالي:

– **الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ لكن مفهوم الكمال غير ممكن حاليا[1].

– **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية. الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله[2].

– **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف وطبيعة المنشأة[3].

– **الإفصاح الكافي:** هو الأكثر استخداما من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب والباحثين حيث انه وفقا لهدا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات الملائمة والتي تتفق واحتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعده على اتخاد القرارات السليمة في الوقت المناسب ويتطلب هدا المفهوم عرض جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي المعلومات[4].

– **الإفصاح الوقائي:** يهتم الدور الوقائي بضمان توفير المعلومات للجمهور في شكل معقول، وفي وقت مناسب بحيث يمكن الاعتماد عليها[5].

– **الإفصاح العادل:** يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة باقي الفئات الأخرى[6].

---

[1] رولا كاسر لايقة، **القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007، ص 55 – 56 .

[2] نفس المرجع، ص 56.

[3] نفس المرجع، ص56

[4] مريم طبني، **دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر**، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع مارس، 2017، ص328.

[5] فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، **واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر**، مجلة الدراسات الكمية، عدد 2016/02، ص226.

[6] دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012-2013، ص 64.

الفرع الثالث: أساليب ومقومات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية:

يعتمد الافصاح المحاسبي على اساليب ومقومات وهي كالتالي.

اولا: أساليب الإفصاح المحاسبي:

يتوقف إتباع وسيلة الإفصاح الملائمة في التقارير المالية عموما على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية حيث تظهر أهم المعلومات وأكثرها ملائمة ضمن القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل من خلال إدراجها في أجزاء أخرى من التقرير المالي بواحدة أو أكثر من الأساليب التالية [1]:

1- المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية.

2- القوائم الإضافية والكشوف الملحقة.

3- تقرير المراجع.

4-المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة.

ثانيا: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

لابد أن يقوم الإفصاح على مجموعة من المقومات لاسيما أن المعلومات المحاسبية تقدم لأطراف متعددة وذات مصالح مختلفة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة المراد حلها، حيث يرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية[2]:

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.

2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

3- تحديد طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي والمتعلقة بالوحدة الاقتصادية:

وهنا نذكر مجموعة من العوامل التي ترتبط بالوحدة الاقتصادية.[3]

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 293 -299.

[2] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، من المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 371.

[3] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 187.

ـ **حجم المشروع (مجموع الأصول)**: يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.

وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إدا ماقورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

ـ **عدد المساهمين**: وتبين وجود علاقة موجبة أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

ـ **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية**: وقد يكون لهدا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

ـ **المراجع الخارجي**: ويؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبة مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها، هدا وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة[1].

المطلب الثاني: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

تختلف المفاهيم وتتعدد التعاريف الخاصة بموضوع المؤسسة الاقتصادية وهذا مرده لاختلاف الأفكار والإيديولوجيات،حيث يعتبرها البعض مكسبا للأرباح وقد يعتبرها البعض الآخر مكسبا للرزق وقد يراها البعض الآخر كمصدر لازدياد ثروة الأمم ومن خلال هدا المنظور تتحدد الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة.

الفرع الاول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة عدة تعاريف فهي مفهوم يتميز بالشمولية ويمكن أن ينظر إليها من عدة زوايا نذكر منها ما يلي:

[1] سعيدي عبد الحليم، المرجع سابق، ص 188.

_ المؤسسة هي "كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني"[1].

_ كما عرفت أيضا "كمنظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من اجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفه"[2].

_ تعرف المؤسسة " كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والمادية، والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني"[3].

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي:

اولا: أهداف اقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية فبما يلي[4]:

1- تزويد السوق الوطنية بمختلف أنواع السلع البلاستيكية وبمختلف الأحجام.

2- تصدير ما هو فائض عن السوق الوطنية.

3- تحقيق معدل معين من الربح يوزع قسم منه على العمال، والقسم الأخر يستخدم للتوسع في المستقبل.

ثانيا: أهداف اجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي[5]:

1- تامين فرص عمل جديدة.

2- رفع مستوى العاملين الاجتماعي والحياتي.

ثالثا: أهداف تكنولوجية:

تتمثل الأهداف التكنولوجية فيما يلي[6]:

---

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998، ص 11.

[2] زياني سفيان، **اثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص13.

[3] عبد الرزاق بن الحبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006، ص28.

[4] عمر الصخري، **اقتصاد مؤسسة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 32.

[5] نفس المرجع.

[6] مرجع سابق، ص 19.

1- البحث التكنولوجي: حيث توصل مبالغ ضخمة لهذا الغرض حيث تتنافس المؤسسات فيما بينها بغية الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية.

2- كما أن المؤسسة تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة للبلاد في مجال البحث والتطوير نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من هيئات ومؤسسات البحث العلمي.

رابعا: أهداف ثقافية ورياضية:

تتمثل الأهداف الثقافية والرياضية فيما يلي[1]:

1- توفير الوسائل الترفيهية والثقافية، التي تعمل على إفادة العمال وأبناء العمال (المسرح والمكتبات والرحلات...).

2- تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى.

3- تخصيص أوقات للرياضة.

الفرع الثالث: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية.

هناك عدة تبويبات والتي على أساسها يتم تحديد أنواع المؤسسات نذكرها في المخطط التالي:

[1] غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 14.

الشكل رقم (1) : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية .

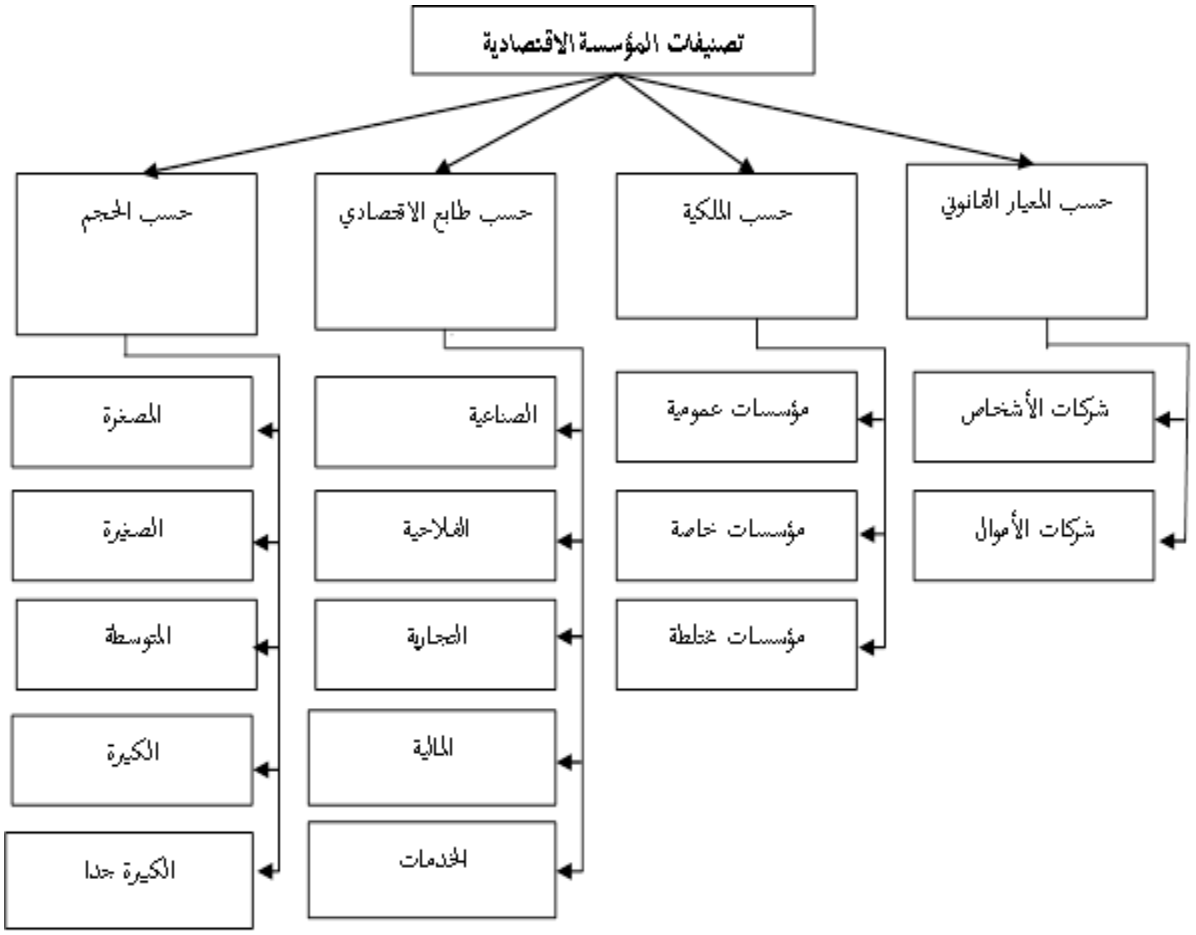

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على غول فرحات "الوجيز في اقتصاد المؤسسة"،2008، ص 18-19، عمر صخري "اقتصاد المؤسسة"،2003، ص26-27.

المبحث الثاني : الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

لقد أصبحت المؤسسات الجزائرية خاصة منها الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية ملزمة باستعمال معلومات صحيحة وموثوقة انسجاما مع الهدف الرئيسي لمعايير المحاسبة الدولية والمتمثل في توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية وإصدار القوائم والتقارير المالية الملائمة على المستوى الدولي، ما يتيح لها فرصة تحقيق طموحات المتعاملين الاقتصاديين، وجلب أنظار المستثمرين المحليين والأجانب وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية لتبني النظام المحاسبي المالي كونه يساير معايير محاسبة دولية تتضمن آليات تساعد على تفعيل مختلف المعاملات الدولية التي تعقدها الجزائر مع مختلف المؤسسات الأجنبية.

المطلب الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

تعد متطلبات الإفصاح المحاسبي من معلومات مالية كانت أو غير مالية كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية.

– **السياسات المحاسبية:** تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشاة لأخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات من السياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فان استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لدلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها[1].

– **الأطراف والصفقات الهامة:** يجب أن تشتمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين المنشاة وأطراف أخرى، كذلك العلاقات الهامة بين الشركة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة[2].

- **الأحداث اللاحقة:** تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر تلك القوائم بالفترة اللاحقة.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل**، جامعة عين شمس مصر، 2000، ص 54.

[2] شادو عبد اللطيف، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية** IAS/ IFRS، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014، ص 18.

وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث بعض الأحداث الهامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة في القوائم المالية فان الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية[1].

– **الشكوك حول استمرار المنشاة:** يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المشروع، في ظل غياب أي توقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته، وفي الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات أن افتراض استمرار المشروع غير قائم، وان هناك شكوك حول استمرار المنشاة، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية[2].

– **الالتزامات المحتملة:** وتمثل التزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتوجد عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشاة أو المنازعات مع أطراف أخرى، والتي قد تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى درجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية[3].

المطلب الثاني: بعض معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية التي تنص على الإفصاح المحاسبي.

لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وبالطبع فان جميع المعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة، ويذكر الكثير منها مستوى البروز المطلوبة (مثل في صلب القائمة الأساسية وليس في أضاح متمم لها) ومن أهم معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية التي تناولت الإفصاح المحاسبي نذكر ما يلي:

– **عرض القوائم المالية IAS01:** تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بعنوان عرض القوائم المالية، وقد حل ذلك المعيار محل معايير المحاسبة أرقام (1) بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية، (3) بعنوان البيانات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، (9) بعنوان عرض الأصول والالتزامات المتداولة[4].

[1] شادو عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 18.
[2] طارق عادل، مرجع سابق، ص 54.
[3] نفس المرجع، ص 55.
[4] أمين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة للقياس والإفصاح والتقرير المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الجزء الثاني، 2007، ص92.

يعود الهدف من هدا المعيار إلى بيان أسس عرض القوائم المالية من اجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة في فترات أخرى او لقوائم مؤسسات أخرى، ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها، كما يعرض هذا المعيار نماذج عن القوائم المالية[1].

– **جدول تدفقات الخزينة IAS07**: لقد تطرق المعيار IAS07 لقائمة التدفقات النقدية، وذلك لعرض معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية عن الفترة المالية التي تم إعداد القوائم المالية الأخرى عنها، كذلك يتطلب المعيار عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لمنشاة ما عن طريق قائمة التدفقات النقدية التي تصنف الأنشطة النقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية خلال فترة معينة إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية[2].

– **نتائج تغيرات وأخطاء السياسة المحاسبية IAS08**: يهتم هدا المعيار بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية، وتصحيح أخطاء الفترة السابقة، كما يعرض أمثلة توضيحية لذلك[3].

– **الأحداث اللاحقة للميزانية العمومية IAS10**: يهدف هدا المعيار إلى وصف متى يجب أن تعدل المؤسسة قوائمها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ نشر القوائم المالية، ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب فيها[4].

- **التقارير المالية عن القطاعات IAS14**: يهدف هدا المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب كل قطاع[5].

– **الأطراف ذات العلاقة IAS24**:يتطرق المعيار إلى العلاقات الهامة التي تؤثر على مركز المنشاة المالي وربحيتها وتدفقاتها النقدية، ووجوب الإفصاح عنها.

حيث يعرف الطرف ذات العلاقة كشخص أو منشاة على علاقة بمنشاة (المنشاة الابلاغية) تقوم بإعداد تقاريرها المالية الخاصة بها[6].

بعض معايير الإبلاغ المالي أو ما تسمى بالمعايير الدولية للتقارير المالية:

---

[1] دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص57.

[2] خالد جمال جعارات، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية2015**،مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر2014،ص53.

[3] دادة دليلة، مرجع سابق ص 58.

[4] نفس المرجع ص 58.

[5] نفس المرجع ص58.

[6] خالد جمال جعارات، مرجع سابق ،ص81.

– **المعيار(IFRS1) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة:** يتضمن هدا المعيار إعداد قوائم مالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، فالمؤسسة التي تتبنى معايير التقارير المالية لأول مرة عليها أن تقوم بإعداد ونشر قوائم مالية منسجمة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

– **المعيار (IFRS5) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة:** يعالج المعالجة المحاسبية للموجودات الثابتة التي تتوقف عن الخدمة ويتم الاحتفاظ بها بقصد البيع، كما يتم قياس وعرض الأصول بشكل مفصل في بيان المركز المالي وعرض نتائج العمليات في بيان الدخل.[1]

– **المعيار(IFRS7) الأدوات المالية (الإفصاحات):** يطالب هدا المعيار البنوك والمؤسسات المالية بتقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية، كعرض السياسات المحاسبية وتضمين افصاحات إضافية في ما يتعلق باستحقاقات الأصول والخصوم وخسائر القروض والمخاطر البنكية العامة، إلى غير ذلك.[2]

– **المعيار (IFRS9) الأدوات المالية:** وقد حل محل المعيار المحاسبي الدولي IAS39، ويهدف الى التحسين في فائدة المعلومات المالية المقدمة لمستخدميها، وقد أصبح ساري المفعول بداية من 10 جانفي 2015.[3]

المطلب الثالث : الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي (SCF).

قامت الجزائر بإحداث إصلاحات اقتصادية منها إنشاء البورصة وخوصصة المؤسسات العمومية وإخضاعها إلى قوانين اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي فقد جاء النظام المحاسبي المالي ليجسد هذه الإصلاحات إذ أصبحت المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها التي لها شكل الشركات التجارية ملزمة بمسك محاسبة مالية لتساير البيئة الجديدة لتي أنتجتها الإصلاحات فجاء هذا الإلزام واضحا في المادة 2 من القانون 11/07 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي وجاءت المادة 4 منه لتبين الكيانات الملزمة بتطبيق هذا النظام، كما كان واضحا إلزامها بإعداد القوائم المالية وتحديد هذه القوائم في المادة 25، أما المواد 26-27-28 و 29 من القانون فكانت ملزمة لها بالتقيد بمتطلبات الإفصاح سواء من حيث جودة القوائم وقابليتها للمقارنة وكذلك آجال الإفصاح عنها.

---

[1] فراج إيمان، **انعكاسات معايير الإبلاغ المالي IFRS على فعالية نظم المعلومات المحاسبية**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،2016-2017، ص 17.

[2] دادة دليلة، مرجع سابق،ص61.

[3] نفس المرجع،ص61.

الفرع الاول: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها حسب النظام المحاسبي المالي (SCF).

– قائمة الدخل: يشار إلى قائمة الدخل أحيانا بقائمة الربح. وهي تهدف إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة أو ربع سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمين بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات والديون. فهي تقدم للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم في التنبؤ بكمية ووقت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية[1].

– قائمة تغيرات حقوق الملكية: تمثل قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولكن تتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن التغيرات المختلفة، إلى جانب التغير الناجم عن قائمة الدخل في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية، وتعرف هذه القائمة بقائمة التغيرات في حقوق الملكية، ولقد ألزمت المعايير المحاسبية الدولية بإعداد هذه القائمة دوريا باعتبارها جزءا مزملا من القوائم المالية الأساسية[2].

– قائمة المركز المالي (الميزانية): تعرف على أنها قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصولها، حيث يتمثل المركز المالي للمؤسسة فيما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية [3].

– قائمة التدفقات النقدية (جدول حسابات النتائج): وهي قائمة توضح نتائج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة خلال العام[4].

كما يمكن تعريفها بأنها كشف بالمقبوضات المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة مالية معينة، وهي تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية[5]

---

[1] كمال الدين الدهراوي، عبد الله عبد العظيم هلال، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 48.

[2] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري – التطبيقات العملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2013، ص 123.

[3] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص211.

[4] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص49.

[5] صبايحي نوال، مرجع سابق، ص70.

– **قائمة الإيضاحات المتممة:** هي معلومات يجب تفصيلية تلحق بالقوائم المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية والسياسة المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم والمحاسبة عن بنودها كالسياسات المتعلقة بالأصول المتداولة.[1]

الفرع الثاني: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

يمكننا حصر المعلومات الواجب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية في النقاط التالية[2]:

– يجب الإفصاح عن كافة المعلومات التي تعتبر ضرورية لكي تكون القوائم المالية واضحة وميسورة الفهم.

– يجب ذكر اسم المنشأة، موطن تأسيسها أو جنسيتها، الفترة التي تغطيها القوائم المالية وتاريخ الميزانية، كما يجب الإفصاح عن طبيعة نشاط المنشأة، وشكلها القانوني، نوع العملة التي أعدت على أساسها القوائم المالية.

– يجب إضافة المعلومات التي توضح طبيعة البنود وأساس تبويبها.

– لا يجوز إدماج البنود الهامة في بعضها البعض، أو إجراء المقاصة فيما بينها دون الإفصاح عن كل منها على حدة.

– يجب أن تفصح القوائم المالية عن أرقام المقارنة للفترة المالية السابقة.

---

[1] .http://www bayt.com2013/0615.على الساعة 20.05.

[2] محمود محمد عبد السلام البيومي ، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، توزيع المعارف ، الإسكندرية ، 2003 ، ص67.

المبحث الثالث: أبحاث و دراسات تطبيقية.

المطلب الأول: دراسات سابقة:

بالرغم من الدور الفعال الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية إلا انه لم يحظى بكثير من الاهتمام على الصعيد المحلي، ودلك يرجع إلى القيود المفروضة من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية حيث يمنع تقديم المعلومات التفصيلية اللازمة لهذا الموضوع بحجة السرية المهنية، ونظرا لما تملكه الدراسات السابقة من أهمية بالغة بالنسبة لدراستنا الحالية سنتطرق للبعض منها كالآتي:

– دراسة فارس بن يدير–هشام شلغام– طيب مداني"واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر".

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،2016.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التزام الشركات البترولية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية والمتضمنة في النظام المحاسبي المالي (scf) وأيضا دراسة اثر ذلك الالتزام على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وذلك من خلال توزيع استبيان على مجموعة من الشركات البترولية الجزائرية.

وتبين من نتائج الدراسة ما يلي:

1- التزام شركات محل الدراسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمها المالية من وجهة نظر مدراء الماليين ومحاسبين لتلك الشركات.

2- وجود اثر ايجابي بين الالتزام بمتطلبات الإفصاح وجودة المعلومات المدرجة في القوائم المالية.

– دراسة مصطفى احمد عبد الرحمان "دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية".

دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهري، قسم المحاسبة والتمويل، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالإفصاح المحاسبي ومتطلباته وبيان دوره في ترشيد القرارات الاستثمارية بأسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى التعريف بأسواق الأوراق المالية وأهميتها والعوامل المأثرة على كفاءتها وأدوات الاستثمار المتعلقة بها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي :

1- إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب له تأثير ايجابي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

2- إن الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عند عرض القوائم المالية يزيد من ثقة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- دراسة سعيدي عبد الحليم "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي".

دراسة استقصائية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء به من مبادئ وأفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية وشفافية المعلومات من خلال الوقوف على مدى انسجام القوائم المالية للمؤسسات في الجزائر مع متطلبات الإفصاح وقواعد التقييم المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، والتعرف على مدى الجدية التي تعطيها المؤسسات في تطبيق قواعد الإفصاح والتقييم المحاسبي ومدى تمكن المؤسسات من تجسيدها على ارض الواقع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي :

1- أن المؤسسات في عمومها غير مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها.

2- بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات في الجزائر من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية تعزى لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات.

3- أنا إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يظنها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب آراء إطارات ومسئولي المالية والمحاسبة في المؤسسات المبحوثة وان تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق منذ سنة 2010.

- دراسة بن فرج زوينة" متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية".

مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، جامعة برج بوعريريج، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرض لأهم الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والتطرق لمتطلباته في البنوك التجارية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 30، وقراءة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية العمومية الجزائرية.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1- أن درجة تطبيق المعيار المحاسبي رقم (1): "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" لفقرات المجال كانت من مرتفعة إلى منخفضة إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.67-2.00).

2- أن درجة تطبيق المعيار المحاسبي رقم (2): " الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك" لفقرات المجال كانت من مرتفعة إلى منخفضة إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين(5.00-1.90).

حيث واجه هذا المعيار مجموعة من المعوقات والمشاكل أهمها عدم وضوح بعض بنود هذا المعيار وضعف الرقابة على مدخلات تطبيق المعيار و مخرجاته.

– دراسة الإمام يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور "تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية".

مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 02، جامعة كسلا، المملكة العربية السعودية، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية في زيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف وتوضيح أثره على مصداقية وعدالة القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف.

- أن دقة وشمولية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للمصارف.

– دراسة دادة دليلة "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي".

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري2010، مذكرة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، 2013.

تهدف هده الدراسة إلى معرفة مدى تأهل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، ودراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية خاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- لم يقم البنك بعرض كل من جدول تدفقات الخزينة وجدول التغير في الأموال الخاصة، واكتفى بعرض قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية دون أي ملاحق أو إيضاحات متممة.

- عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل البنوك الجزائرية لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

– دراسة تفسير محمد "الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية".

دراسة استقصائية، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي يحي فارس المدية، قسم علوم التسيير، تخصص مالية محاسبة، الجزائر، 2009.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرض للتجربة الجزائرية في السعي نحو التوحيد الدولي وإبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة والمعلومات التي يوفرها، واثبات مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية واحتياجات مختلف المستخدمين عند الإفصاح عن المعلومات على مستوى قوائمها المالية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1- إن الإفصاح في ظل التطورات الاقتصادية يجب أن مستخدمي القوائم المالية المحليين، إلى مستخدمين لهم متطلبات تختلف في نوعيتها وحجمها ودرجة تفصيلها ودقتها.

2- إن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المعد بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. يجب أن يعتمد على مشاركة كل الأطراف الفعالة في المجال المحاسبي من أكاديميين والمهنيين ممارسين وهيئات رسمية.

– دراسة عثمان زياد عاشور "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)".

دراسة استقصائية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، قسم المحاسبة والتمويل، 2008.

تهدف هده الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية و التعرف على مدى وجود علاقة بين الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، والتعرف على مزايا الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لمهنة المحاسبة والشركات والدولة التي تطبق هذه المعايير.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- التزام شركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة بإعداد قوائمها المالية، وكانت نسبة الالتزام 64.7% وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة.

2- التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإيضاحات العامة وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، والتي تشمل الاسم والشكل القانوني للشركة وعنوانها، وطبيعة عمل الشركة، نوع العملة المعدة بموجبها القوائم المالية.

3- عدم التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية عن الإيضاحات المتمة للقوائم المالية وإيضاحات السياسات المحاسبية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

4- يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية مزايا للدولة التي تطبق هذه المعايير، واهم هذه المزايا تعظيم كفاءة وزيادة الثقة في أسواق المال، زيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، تسهيل عمل الجهات الحكومية المختصة ومنها دوائر الضرائب.

- دراسة رولا كاسر لايقة "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار".

دراسة حالة المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، قسم المحاسبة، 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مستوى التزام المصارف بنسر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وبيان قصور القوائم المالية المنشورة حاليا من قبل المصرف وعدم فاعليتها وضرورة إعدادها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (30).

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين.
- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية. وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

التعليق عن الدراسات السابقة:

تطرقت اغلب الدراسات السابقة إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي ومدى التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق متطلباته باعتباره أهم الممارسات المحاسبية في إظهار وتقديم المعلومات اللازمة والضرورية على المؤسسة وهذا من خلال ضبط شكل ومحتوى القوائم المالية المعروضة لمختلف الأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية معها وفق ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية. حيث لاحظنا من خلال دراسة (فارس بن ندير، هشام شلغام، طيب مداني) أن الشركات محل الدراسة تلتزم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، كما نلاحظ من دراسة (عثمان زياد عاشور) أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة تلتزم بإعداد قوائمها المالية بنسبة 64.7% وكذا تلتزم بالإيضاحات العامة.

المطلب الثاني: خصوصية الدراسة الحالية.

استنادا إلى ما تضمنه هدا الفصل من الدراسة يمكن إبراز خصوصية الدراسة الحالية فيما يلي:

– اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث توضيح الدور الفعال الذي يلعبه الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية.

– اختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت

– ركزت كل دراسة من الدراسات السابقة على جانب من جوانب متطلبات الإفصاح المحاسبي وأهملت البقية وهدا عكس دراستنا التي شملت كل الجوانب المتعلقة بمتطلبات الافصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

– أن الدراسة الحالية تدرس الإفصاح المحاسبي في مختلف المؤسسات الاقتصادية الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية.

– ان خصوصية الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تتمثل في اختلاف الدراسة التطبيقية التي تتمثل في قائمة استقصاء عبارة عن استبيان تدور محاوره حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى التزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

خلاصة الفصل.

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا مهما باعتباره أهم الممارسات المحاسبية التي شغلت اهتمام المحاسبين وغير المحاسبين وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهنيين بأنشطة الأعمال، فقد أصبحوا اليوم يطالبون بمزيد من الإفصاح والشفافية بهدف أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية معبرة عن المحتوى الحقيقي للبيانات المالية. فأمام سعي الاقتصاد الجزائري للانفتاح على العالم بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي مطلب أساسي وضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية حسب معايير المحاسبة الدولية بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمين المعلومات المالية على المستويين المحلي والدولي.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للإفصاح المحاسبي ودوره في المؤسسات الاقتصادية سنحاول في هذا الفصل ربط الجانب النظري بالجانب الميداني وهذا بهدف التحقق من صحة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجانب النظري والتي تشير إلى أن الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية له تأثير ايجابي في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة الاقتصادية.

ولإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي الميداني تمت بناء فرضيات تم الإجابة عليها من خلال الاستبيانات الموزعة وذلك وفق أسلوب اختبار الفرضيات.

وسوف نتناول في هذا الفصل مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة من خلال توضيح مختلف الأدوات المستعملة.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل الاستبيان.

المبحث الأول: الإجراءات الميدانية للدراسة.

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق الافصاح عن المعلومات للمؤسسات، ونظرا للتغيرات التي طرأت على النظام المالي المحاسبي الجزائري، وما سوف يكون لها من تأثير على اساليب وطرق الافصاح في المؤسسات الجزائرية، وما يرافق هذا التطور من تشريعات وقوانين، وسعيا لإعادة ترتيب وتنظيم المهنة المحاسبية في الجزائر بما يتلاءم مع التوجهات العالمية فقد اعتمدنا على جملة من الادوات للوقوف على الجوانب التي تكفل معالجة للموضوع، و الوصول الى نتائج واقعية بأكبر قدر ممكن.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات.

نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها الوسائل والأدوات في جمع البيانات والمعلومات في أي دراسة ميدانية قمنا في هدا المطلب بإبراز أهم الوسائل المستخدمة في الجانب الميداني وكدا مختلف الأساليب الإحصائية التي اتبعناها في معالجة الاستبيان ودلك بهدف قياس وتحليل الاختبارات الإحصائية لأراء ومقترحات فئات العينة بالإجابة على محاورها الاستبانة وللوصول إلى النتائج المراد تحقيقها قمنا باعتماد الوسائل التالية:

- الوثائق والبيانات.
- المقابلات الشخصية.
- الملاحظات.

الفرع الأول: الوثائق والبيانات.

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات الرئيسية فقد بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه حيث حاولنا الوصول إلى مصدر المعلومات والوثائق المتاحة والتي تهتم بميدان المحاسبة فتعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

- النصوص والتشريعات المنظمة في الجرائد الرسمية.
- التقارير الصادرة عن الهيئات والمنضمات المهنية.
- بحوث علمية ومقالات قام بها باحثون ومختصون وهيئات ومؤسسات مهنية وطنية ودولية تنشط في هدا المجال.

إضافة إلى هدا اعتمدنا على الشبكة العالمية (الانترنت) من اجل الحصول على المعلومات والتي ساعدتنا في تحقيق الهدف المرجو من دراستنا الميدانية.

الفرع الثاني: المقابلات الشخصية.

تحظى المقابلات بأهمية بالغة في الدراسة الميدانية باعتبارها مصدر رئيسي في الحصول على المعلومة حيث قمنا بإجراء مجموعة من المقابلات كانت تدور حول الإفصاح المحاسبي ودوره في المؤسسة الاقتصادية، مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قوائمها المالية حسب النظام المالي المحاسبي ومدى كفاية هذه المعلومات لتلبية احتياجات المستخدمين، حيث شملت هذه المقابلات مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي رغبة منا في استقراء واستخلاص مختلف وجهات النظر المحيطة بالموضوع وقد اعتمدنا في ذلك على الاطراف التالية.

- موظفي وإطارات في المالية، المحاسبة والمراجعة في مؤسسات اقتصادية.
- الأساتذة المتخصصين في المحاسبة الممارسين للمهنة في الميدان.
- الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين إضافة إلى المتربصين في مكاتب المحاسبة.

رغم اختلاف وتنوع وجهات نظر الأطراف التي قمنا معها بالمقابلة إلا أن لهذا الاختلاف أهمية بالغة في إثراء موضوع دراستنا، كما تجدر الإشارة إلى انه خلال إجرائنا للمقابلة واجهتنا بعض العوائق والمتمثلة في عدم التنسيق والتجانس في الإجابات المقدمة من طراف المبحوثين.

الفرع الثالث: جمع الملاحظات.

من خلال قيامنا بالزيارات الميدانية التي قمنا بها استطعنا تسجيل بعض الملاحظات التي تعتبر مهمة وساعدتنا في توجيه منهجية بحثنا، أبرزها ما يلي:

- التحكم والسرية عند معظم الموظفين.
- في حالة التجاوب فان الإجابات تكون غير دقيقة وغير واضحة.

نلاحظ أيضا رفض وامتناع إجراء المقابلة من طرف بعض المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية مبررين ذلك بسرية المعلومات والمنافسة منة طرف المؤسسات التي تنشط في نفس المجال.

المطلب الثاني: مراحل إعداد الاستبيان.

الفرع الاول: تصميم استمارة الاستبيان

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة واضحة حتى تكون قابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع حيث تسمح لنا هذه الدراسة بالإجابة على فرضيات البحث، فقد تمحورت الأسئلة حول موضوع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حسب النظام المحاسبي المالي و، و استعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة والزملاء وكذا البحوث والدراسات

السابقة في هدا المجال والذين وجهونا في كيفية إعداد استمارة الاستبيان، فقد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة إعدادها الابتعاد عن التعمق في توجيه الأسئلة والعمل على طرحها بشكل متسلسل ومترابط حتى تجلب اهتمام وتركيز الفرد المستقصي من اجل الحصول على اكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية التي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المحضرة وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع رجائنا لهم بالإجابة بكل عناية وموضوعية وإحاطتهم بان المعلومات المتحصل عليها سوف تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، ثم في الأخير صياغة الاستبانة بشكل نهائي (انظر الملاحق).

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان.

تتكون استبانة الدراسة من قسمين هما:

– القسم الاول: وهو عبارة عن معلومات عامة عن المستجيب.

– القسم الثاني: يحتوي على ثلاث محاور رئيسية تبين مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها وفقا النظام المحاسبي المالي.

* المحور الاول: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بإعداد كشوفها المالية والايضاحات المتممة لها وفق النظام المحاسبي المالي، ويتكون من 05 فقرات.

* المحور الثاني: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي الواردة في النظام المحاسبي المالي، وينقسم الى ثلاث فروع:

" الفرع الاول": الايضاحات المتممة للقوائم المالية، ويتكون من 12 فقرة.

" الفرع الثاني": ايضاحات السياسات المحاسبية، ويتكون من 6 فقرات.

" الفرع الثالث": ايضاحات عامة، ويتكون من 4 فقرات.

* المحور الثالث: المعوقات التي تعيق المؤسسات الاقتصادية بالتزام بمتطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي ويتكون من 6 فقرات.

وقد تم استخدام مقياس (*likert* scale) ليكارت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، بحيث أعلى درجة تمثل اعلى درجة من الموافقة، والدرجة 1 تعني اقل درجة من الموافقة، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة (الوزن)	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دال وائل للنشر، عمان، 2006.

ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) يتم حساب المدى كما يلي:

المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى 5-1= 4

ثم تقسيم المدى على عدد الخلايا (5/4 = 0,8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، والجدول التالي يفسر النتائج:

الجدول رقم (02): إجابات الأسئلة ودلالتها

الإجابة	الرمز	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل من1.80	أقل من 36%
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من2.60	36% أقل من 52%
محايد	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	52% أقل من 68%
موافق	4	من 3.40 إلى أقل من4.20	68% أقل من 84%
موافق بشدة	5	4.20 فأكثر	84% فأكثر

المصدر: عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية،2008،ص 540.

الجدول رقم (03): معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

معامل الصدق والثبات	عدد الفقرات
0,774	37

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الفرع الثالث: نشر وتوزيع الاستبيان.

اعتمدنا خلال دراستنا الميدانية في نشر استمارة الاستبيان على عدة طرق قصد الوصول إلى الإجابات عن الأسئلة المطروحة محل الدراسة يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان بأنفسنا (الجامعات، المؤسسات الاقتصادية).
- إرسال الاستمارات الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني.
- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم.
- الاستعانة ببعض الأساتذة وبعض الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية في توزيع الاستمارات.

بالمقابل تعددت القنوات المعتمد عليها في الحصول على الإجابات وتنوعت أساليب وطرق الردود وحتى الوقت حيث كانت عملية الاسترجاع كالأتي:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصي والاتصال بالأساتذة والزملاء والموظفين في المؤسسات التي تمت زيارتها سابقا.
- انتقالنا بصفة شخصية إلى مكاتب الممارسين المهنيين بهدف استرداد الاستمارات التي وزعت.

وبالرغم من حصولنا واستردادنا لحجم معين من الاستثمارات التي وزعت إلا انه بالمقابل واجهتنا بعض الصعوبات خلال استرشادنا للإجابات تمثلت فيما يلي :

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة رغم إلحاحنا واستفسارنا المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت إليهم.
- تماطل بعض إفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم الوقت الممنوح إليهم.
- صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات الاقتصادية والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية قصد تسليمهم استمارات الاستبيان وكذا عند محاولة الحصول على الإجابة.

المطلب الثالث: حدود الدراسة.

الفرع الأول: فرضيات الدراسة.

- تقوم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بإعداد مختلف قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الافصاح الواردة في النظام المالي المحاسبي.
- هنالك عوائق تحد من قدرة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة.

أولا: إطار مجتمع الدراسة.

تم اختيار مجتمع الدراسة بناءا على خبرة أفراد مجتمع الدراسة في مجال المحاسبة من اكاديميين ومهنيين، وقد تم حصر مجتمع الدراسة ضمن ثلاث فئات وهي:

- الفئة الأولى: أساتذة الجامعة المتخصصين في مجال المحاسبة والقريبين من هذا التخصص.
- الفئة الثانية: محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالإضافة إلى الموظفين في مكاتب الخبرة المحاسبية.
- الفئة الثالثة: المحاسبين الموظفين ومختلف الإطارات العامة في مجال المحاسبة والمالية بالمؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

ثانيا: عينة الدراسة.

تم توزيع استمارة على مجتمع الدراسة حيث اعتمدنا على طريقة التسليم والاستلام المباشر او عن طريق مساعدة بعض الزملاء.

الجدول رقم (4) : الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

البيان	عدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	40	%100
الاستمارات المفقودة أو وظائف	02	%05
الاستمارات الملغاة	01	%2.5
الاستمارات الواردة بعد الأجل	01	%2.5
الاستمارات الصالحة (المعتمدة).	36	%90

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على فرز الاستبيان.

الفرع الثالث: حدود الدراسة.

تقع حدود الدراسة الميدانية فيما يلي:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على أراء المهنيين والاكاديميين والإداريين في الجزائر وتحديدا ولاية الوادي.
- الحدود الزمنية: استغرقت هذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام أخر استمارة حوالي شهرين (من شهر افريل إلى شهر ماي).

– الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري للبحث والمرتبط أساسا بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: المعالجة الإحصائية المستخدمة.

الفرع الأول: الاختبارات المستخدمة

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلا برنامج التحليل الاحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) وتم استخدام الإختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب ان بيانات الدراسة بيانات ترتيبية وغير رقمية وقم تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية و التكرارات :يستخدم هذا الامر بشكل اساس لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.

2- المتوسط الحسابي: يتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على استبانة الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم الاعتماد على متوسط فرضي وهو درجة الحياد (3) من مقياس ليكرت ويتم مقارنة الاواسط الحسابية لكل متغير مع هذا الوسط الفرضي.

3- اختبار الفاكرو نباخ (Cronbqch Alpha):لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- معامل الارتباط سيبرمان (Spearman Correlattion Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين محاور الاستبيان.

الفرع الثاني: صدق الاستبانة:

يقصد به أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

اولا: طريقة المحكمين

حيث عرض الباحثين الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي المتخصصين في مجال المحاسبة والاحصاء، وقد استجاب الباحثين لآراء السادة المحكمين و قاموا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء اقتراحاتهم وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية –الملحق رقم (1) والملحق رقم (2) أسماء المحكمين.

ثانيا: الإنساق الداخلي

يقصد بصدق الإنساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي اليه هذه الفقرة وقام الباحثين بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور و الدرجة الكلية للمحور نفسه.

المطلب الثاني: الخصائص الديمغرافية للعينة.

سوف نحاول التطرق للخصائص الديموغرافية للعينة التي شاركت في الاجابة على الاستبيان عن طريق التطرق للمعلومات الشخصية لأفراد هذه العينة من خلال الأسئلة من (1-4).

الفرع الاول: توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

الجدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

	اقل من 30 سنة	من 30الى 40 سنة	اكثر من 40 سنة	المجموع
التكرار	1	15	20	36
النسبة	%2.8	%41.7	%55.6	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (2)توزيع نسب افراد العينة حسب متغير العمر

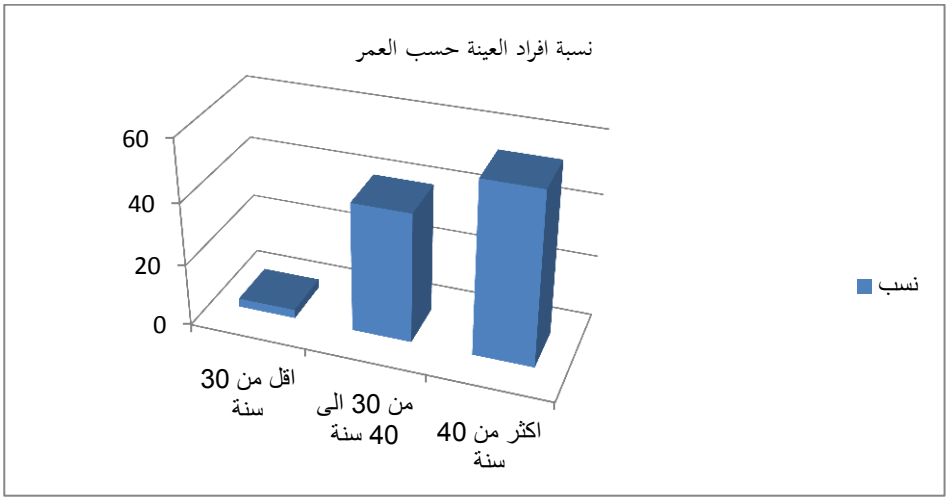

المصدر: من أعداد الطلبة بناءً على الجداول.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة تفوق أعمارهم 40 سنة، حيث يمثلون نسبة 55.6 % من مجموع العينة، فيما احتل المرتبة الثانية الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة بنسبة 41.7 % من مجوع العينة ،أما الذين أعمارهم اقل من 30 سنة كانت المشاركة ضعيفة جدا بنسبة 2.8% من مجموع

أفراد العينة، وهذا ما يعني أن أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبانة ويمكن الوثوق بالنتائج التي نحصل عليها من خلال تحليل إجاباتهم.

الفرع الثاني: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	أخرى	المجموع
التكرار	17	6	3	10	36
النسبة	%47.2	%16.7	%8.3	%27.8	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم(3): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

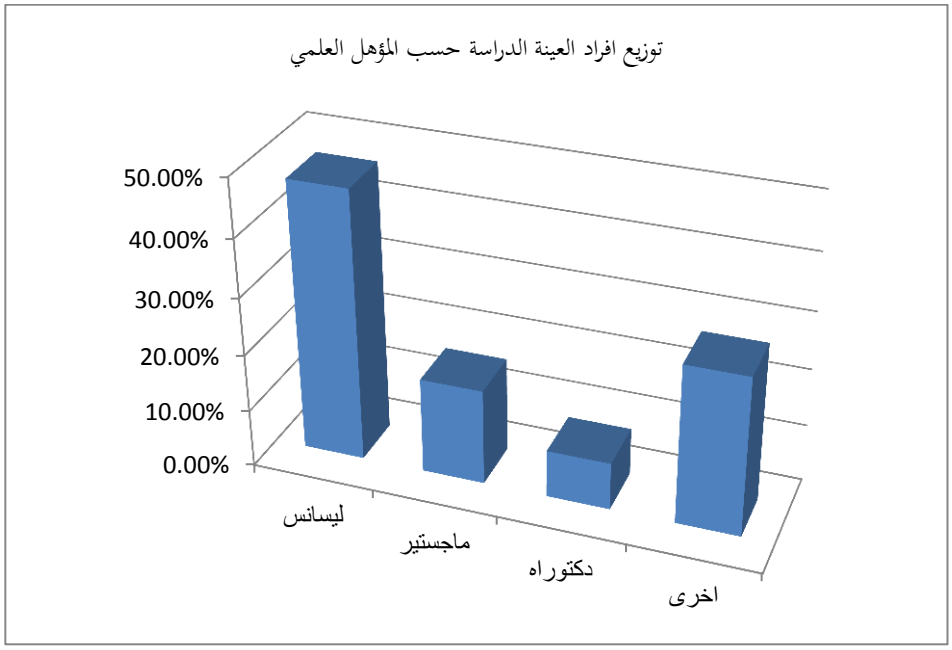

المصدر: من أعداد الطلبة بناءا على الجداول.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة من حاملي شهادة ليسانس بنسبة 47.2% من مجموع العينة، و نسبة 27.8% من حاملي الشهادات الأخرى، ونسبة 16.7% من حاملي شهادة الماجستير، وتوضح النتائج أن نسبة 08.3% فقط من حاملي شهادة الدكتوراه.

الفرع الثالث: توزيع افراد عينة الدراسة حسب الشهادة الوظيفة.

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

	محافظ حسابات	أستاذ جامعي	محاسب مؤسسة	المجموع
التكرار	8	3	25	36
النسبة	%22.2	%8.3	%69.4	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم 4: توزيع نسب افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة.

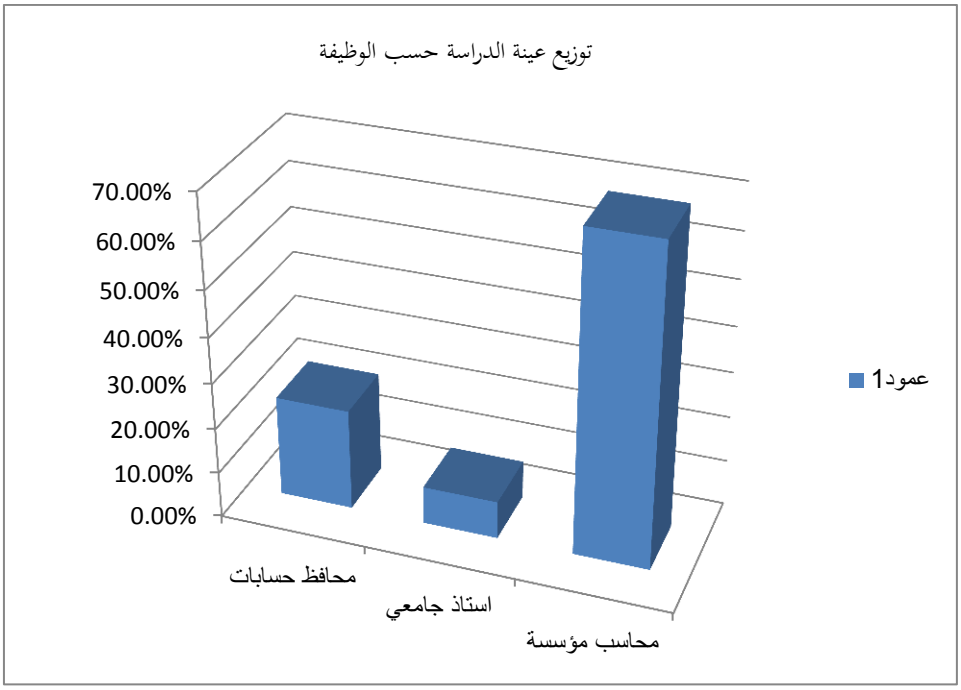

المصدر: من أعداد الطلبة بناءا على الجداول.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن محاسبي المؤسسات كانت الفئة المستهدفة الأكبر بنسبة 69.4% من مجموع أفراد العينة، ونسبة 22.2% كانت لمحافظي الحسابات، فيما كانت نسبة 08.3% من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال المحاسبة، حيث نلاحظ أيضا تغليب الواقع العملي التطبيقي على الجانب العلمي الأكاديمي.

الفرع الرابع: توزيع عينة حسب سنوات الخبرة.

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	من 11 الى 20 سنة	اكثر من 20 سنة	المجموع
التكرار	3	13	10	10	36
النسبة	%8.3	%36.1	%27.8	%27.8	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم(5): توزيع نسب افرد عينة حسب متغير سنوات الخبرة.

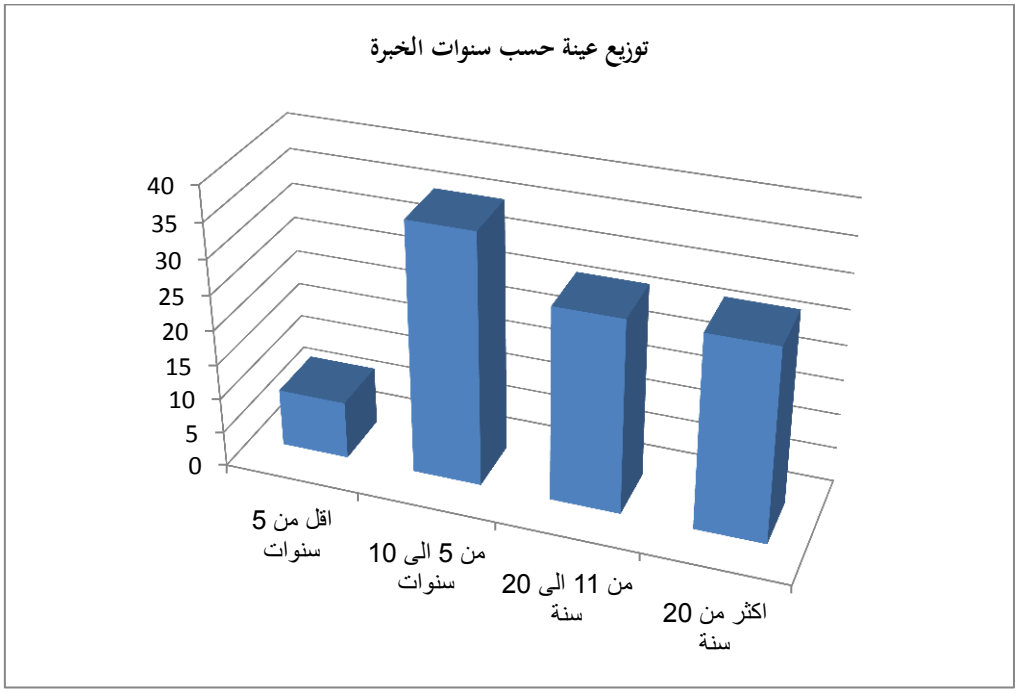

المصدر: من أعداد الطلبة بناءا على الجداول.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن ذوي الخبرة من 05 إلى 10 سنوات كانت مشاركتهم بنسبة 36.1% ،أما ذوي الخبرة اقل من 05 سنوات كانت المشاركة ضعيفة بنسبة 8.3%،وتوضح النتائج أيضا أن ذوي الخبرة من 11 إلى 20 سنة و أكثر من 20 سنة خبرة كانت مشاركتهم متساوية بنسبة 27.8% لكل فئة حيث يمثلون نسبة 55.6% من إجمالي العينة.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.

بعد تحديد خصائص العينة التي قمنا بتوجيه الاستبيان لها، سوف نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من الاجابات على الاسئلة المطروحة على افراد العينة محل الدراسة، حتى نستطيع تكوين راي حول التزام المؤسسات الاقتصادية بإعداد كشوفها المالية والايضاحات المتممة لها وفق النظام المالي المحاسبي، والتزامها بمتطلبات الافصاح الواردة فيه والمعوقات التي تحد من قدرتها على الافصاح.

المحور الأول: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بإعداد كشوفها المالية والايضاحات المتممة لها وفق النظام المالي المحاسبي.

جدول رقم (09) التزام المؤسسات الاقتصادية بإعداد كشوفها المالية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعداد الميزانية في نهاية كل سنة.	4,5000	,50709	53,245	0,000
2	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعداد جدول حسابات النتائج في نهاية كل سنة وبالمقارنة مع السنة السابقة.	4,5556	,50395	54,238	0,000
3	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية كل سنة ومقارنة م ع السنة السابقة.	4,6944	,46718	60,291	0,000
4	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية في نهاية كل سنة ومقارنة مع السنة السابقة.	4,6389	,48714	57,137	0,000
5	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	4,6389	,48714	57,137	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (06): التزام المؤسسات الاقتصادية بإعداد كشوفها المالية

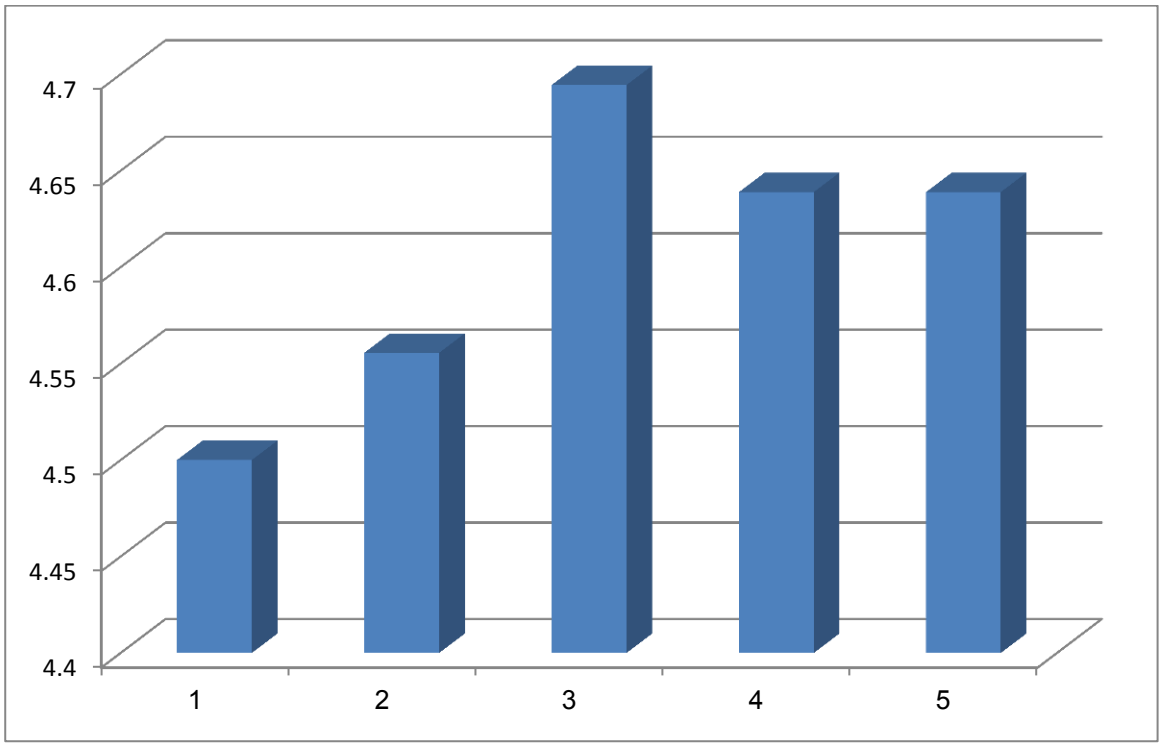

المصدر: من أعداد الطلبة بناءا على الجداول.

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبينة أعلاه في الجدول رقم (09)، يتبين لنا أن أغلبية أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بإعداد كشوفها المالية وفق النظام المحاسبي المالي، و يتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الاول الخمسة، حيث حصلت الفقرة رقم 03 على أعلى متوسط حسابي 4.6944 وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على إن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تلتزم بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية كل سنة مقارنة بالسنة السابقة، وبدرجة ثانية كان للفقرتين 04 و05 متوسط حسابي 4.6389 كل على حدا وهذا يدل أيضا على موافقة المجيبين على التزام المؤسسات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية و إدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ونلاحظ أن الفقرة رقم 02 كان متوسطها الحسابي 4.5556 أي إن المجيبين يوافقون بقيمة اقل من الفقرات السابقة على التزام المؤسسات بإعداد جدول حسابات النتائج في نهاية كل سنة، بينما حصلت الفقرة رقم 01 على متوسط حسابي 4.5000 وهذا يبين أن المجيبين يوافقون على أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تلتزم بإعداد الميزانية في نهاية كل سنة.

نستنتج مما سبق أن كل فقرات المحور الأول تؤكد وجود التزام، حيث إن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 4.60556، مما يعني أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تلتزم بإعداد كشوفها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المحور الثاني: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بمتطلبات الإفصاح الواردة في النظام المالي المحاسبي.

الفرع الاول: الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

الجدول رقم (10): الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
1	يكون إعداد الكشوف المالية فيما عدا قائمة التدفقات النقدية وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي.	4,7222	,56625	50,037	0,000
2	يتم عرض البنود المادية في القوائم المالية بشكل منفصل ويتم تجميع البنود الغير مادية مع البنود المشابهة.	4,3333	,58554	44,403	0,000
3	يكون إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها في المستقبل وليس هناك نية في تصفيتها.	4,6389	,54263	51,294	0,000
4	يتم الإفصاح عن مفردات بنود الأصول الثابتة والإضافات والتخلي عنها خلال السنة والتي تشمل الآلات والمعدات والمباني.....الخ.	4,5833	,60356	45,563	0,000
5	يتم الإفصاح على بنود المخزون مصنفة إلى مواد أولية . منتجات نصف مصنعة و منتجات تامة.	4,3889	,68776	38,288	0,000
6	يتم الإفصاح عن تصنيفات المخصصات المختلفة.	4,6667	,53452	52,383	0,000
7	يتم الإفصاح على مكونات حقوق الملكية والتي تشمل رأس المال المدفوع الاحتياطات علاوة الإصدار.	4,7222	,56625	50,037	0,000
8	يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها و المصدرة	4,7222	,45426	62,373	0,000

	المدفوعة بالكامل والمصدرة الغير مدفوعة بالكامل.			
9	يتم الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية.	4,7222	,51331	55,197	0,000
10	يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تحدث بعد تاريخ الميزانية.	3,8333	,69693	33,002	0,000
11	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والتكاليف بشكل تفصيلي في قائمة الدخل أو الإيضاحات.	3,2500	,69179	28,188	0,000
12	يتم الإفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات علاقة معها	4,1944	,66845	37,649	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج SPSS

الشكل 08: **الايضاحات المتممة للقوائم المالية.**

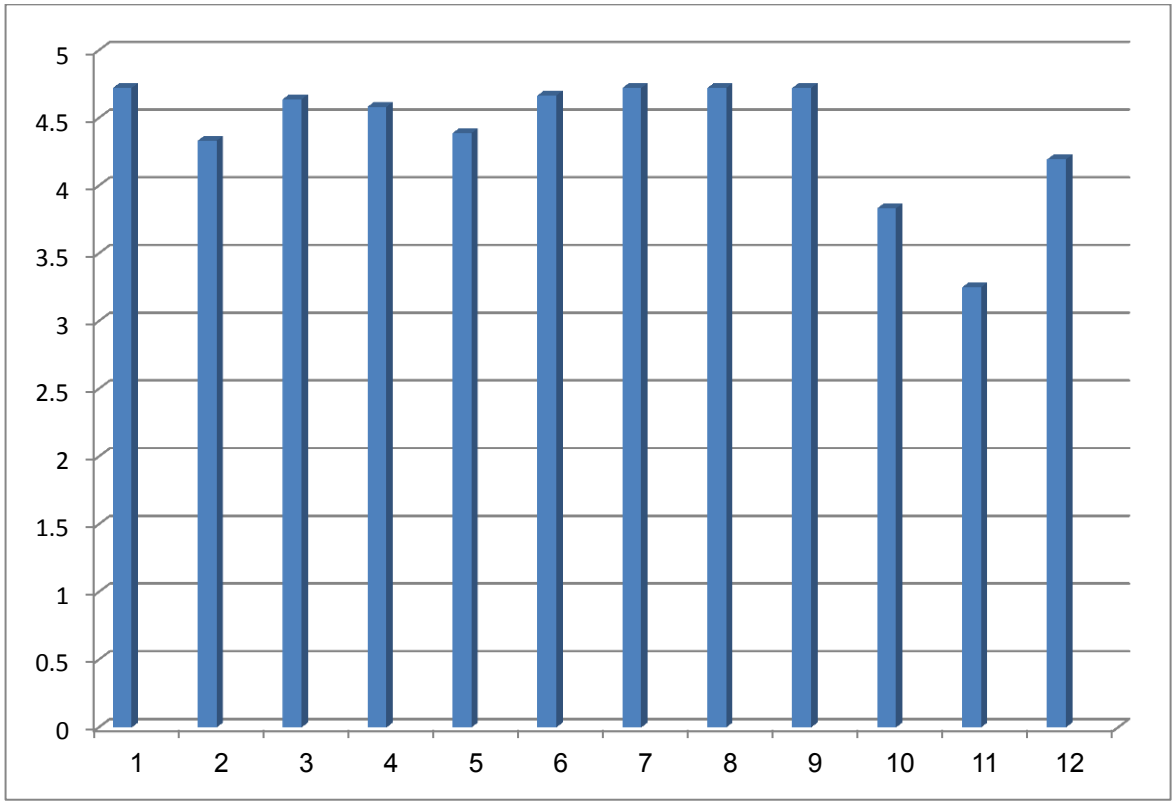

المصدر: من أعداد الطلبة بناءا على الجداول.

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبينة أعلاه في الجدول رقم (10)، يتبين لنا أن أغلبية أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات الفرع الأول من المحور الثاني، حيث حصلت الفقرات رقم 01،07،08و09 على أعلى متوسط

حسابي 4.7222 وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على ما ورد ذكره في هذه الفقرات، وبدرجة ثانية كان للفقرة رقم 06 متوسط حسابي 4.6667 وهذا يدل على موافقة المجيبين على وجود إفصاح عن تصنيفات المخصصات المختلفة، ونلاحظ أن الفقرة رقم 03 كان متوسطها الحسابي 4.6389 أي إن المجيبين يوافقون بقيمة اقل من الفقرات السابقة على أن إعداد الكشوف المالية يكون على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس لها نية في تصفيتها، بينما حصلت الفقرة رقم 04 على متوسط حسابي 4.5833 وهذا يبين أن المجيبين يوافقون على أن هناك إفصاح عن مفردات بنود الأصول الثابتة و الإضافات أو التخلي عنها خلال السنة، وحصلت الفقرة رقم 05على متوسط حسابي 4.3889 مما يعني موافقة المجيبين على وجود إفصاح على بنود المخزون مصنف، وحصلت الفقرة رقم 02 على متوسط حسابي 4.3333 أيأن المجيبين يوافقون على وجود عرض للبنود المادية بشكل منفصل ويتم تجميع البنود الغير مادية مع البنود المشابهة، فيما حصلت الفقرة رقم 12 على متوسط حسابي 4.1944 وهذا يدل على موافقة المجيبين على وجود إفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات المبرمة مع الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة، لكن لم تتعدى قيمة المتوسط الحسابي 4.0000 للفقرتين 10 و 11 وهذا يدل على الموافقة الضعيفة على ما ورد في هذه الفقرات مقارنة بالفقرات السابقة.

نستنتج مما سبق أن كل فقرات الفرع الأول من المحور الأول تؤكد وجود التزام، حيث إن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 4.39813، مما يعني أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تلتزم بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية لكن هناك ضعف في الإيضاحات الخاصة بالميزانية وجدول حسابات النتائج.

الفرع الثاني: ايضاحات السياسات المحاسبية.

الجدول رقم (11): ايضاحات السياسات المحاسبية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تعد المؤسسات توضيح يبين أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد الكشوف المالية.	4,7500	,50000	57,000	0,000
2	تعد المؤسسات توضيح يعبر عن امتثالها لمعايير المحاسبة الدولية.	3,0278	,65405	27,776	0,000
3	وصف التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية.	3,3889	,68776	29,565	0,000

4	يتم الإفصاح عن البنود الطارئة في القوائم مالية.	4,0556	,58282	41,751	0,000
5	يتم الإفصاح عن المعلومات الغير مالية.	4,0000	,58554	40,988	0,000
6	تشمل أسس القياس المستخدمة التكلفة التاريخية التكلفة الجارية القيمة العادلة القيمة القابلة للتحقق.	4,3056	,62425	41,383	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم 09: ايضاحات السياسات المحاسبية.

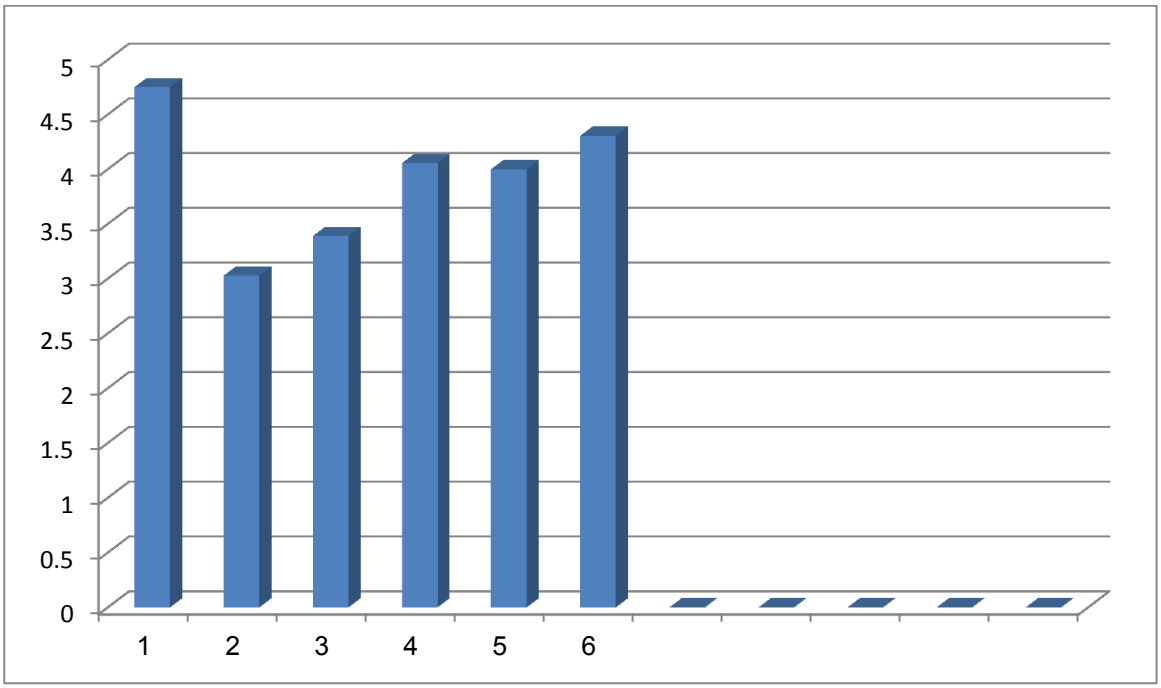

المصدر: من أعداد الطلبة بناءا على الجداول.

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبينة أعلاه في الجدول رقم (11)، يتبين لنا أن أغلبية أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول إيضاحات السياسات المحاسبية، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات الفرع الثاني من المحور الثاني، حيث حصلت الفقرة رقم 01 على أعلى متوسط حسابي 4.7500 وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على أن المؤسسات تعد توضيح يبين أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد كشوفها المالية، وبدرجة ثانية كان للفقرة رقم 06 متوسط حسابي 4.3056 وهذا يدل على موافقة المجيبين على وجود إفصاح عن أسس القياس المستخدمة، ونلاحظ أن الفقرة رقم 04 كان متوسطها الحسابي 4.0556 أي إن المجيبين يوافقون على وجود إفصاح عن البنود الطارئة في القوائم المالية، بينما حصلت الفقرة رقم 05 على متوسط حسابي 4.0000 وهذا يبين أن المجيبين يوافقون على أن هناك إفصاح عن المعلومات الغير مالية، لكن لم

تتعدى قيمة المتوسط الحسابي 3.4000 للفقرتين02 و 03 وهذا يدل على الموافقة الضعيفة على ما ورد في هذه الفقرات مقارنة بالفقرات السابقة.

نستنتج مما سبق أن كل فقرات الفرع الثاني من المحور الأول تؤكد وجود التزام، حيث إن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 3.92131، مما يعني أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تلتزم السياسات المحاسبية لكن هناك ضعف في الإيضاحات الخاصة بامتثالها لمعايير المحاسبة الدولية و التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته و أثره على القوائم المالية

الفرع الثالث: إيضاحات عامة.

الجدول رقم (12): إيضاحات عامة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تفصح المؤسسات عن اسمها وشكلها القانوني وعنوانها.	5,0000	,56625	92,033	0,000
2	تفصح المؤسسات عن طبيعة عملها وأنشطتها الرئيسية واسم الشركة الأم التابعة لها إن وجدت.	4,8889	,31873	92,033	0,000
3	توضح المؤسسات نوع العملة المعدة بموجبها البيانات المالية والفترة التي تغطيها.	4,9167	,28031	105,242	0,000
4	توضح المؤسسة ما إذا كانت القوائم المالية تغطي المؤسسة منفردة أو مجموعة من المؤسسات.	4,8889	,31873	92,033	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (10): ايضاحات العامة.

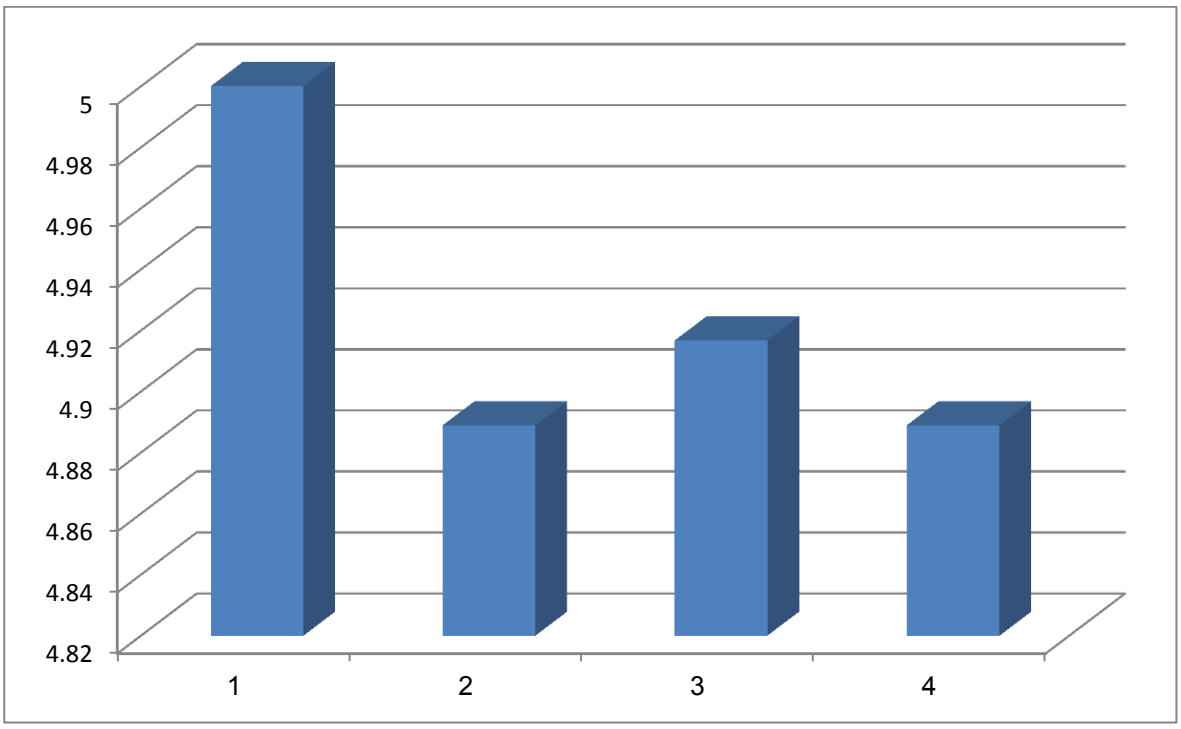

المصدر: من أعداد الطلبة بناءا على الجداول.

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبينة أعلاه في الجدول رقم (11)، يتبين لنا أن أغلبية أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول الإيضاحات العامة، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات الفرع الثالث من المحور الثاني ، حيث حصلت الفقرة رقم 01 على أعلى متوسط حسابي 5.0000وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون بشدة على أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تفصح عن اسمها وشكلها القانوني وعنوانها، وبدرجة ثانية كان للفقرة رقم 03 متوسط حسابي 4.9167 وهذا يدل على موافقة المجيبين على وجود إفصاح عن نوع العملة المعدة بموجبها البيانات المالية، ونلاحظ أن كل من الفقرات رقم 02 و 04 كان متوسطها الحسابي 4.8889 أي إن المجيبين يوافقون بشدة على ما ورد في هذه الفقرات

نستنتج مما سبق أن كل فقرات الفرع الثالث من المحور الثاني تؤكد وجود التزام، حيث إن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 4.92362، مما يعني أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تلتزم بشكل كبير بالإفصاح عن الايضاحات العامة.

المحور الثالث: المعوقات التي تعيق المؤسسات اقتصادية بالالتزام بالإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي.

الجدول رقم (13): المعوقات التي تعيق المؤسسات اقتصادية بالالتزام بالإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
1	عدم توفر المعرفة والخبرة لتطبيق النظام المالي المحاسبي.	4,3889	,76636	34,362	0,000
2	عدم جاهزية السوق المالي في الجزائر.	4,7222	,45426	62,373	0,000
3	عدم وجود الفئات المهتمة بالإفصاح في الجزائر.	3,7778	,48469	46,766	0,000
4	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في النظام المالي المحاسبي.	3,7500	,60356	37,279	0,000
5	قصور البرامج التعليمية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية في الجامعات الجزائرية.	3,1944	,70991	26,999	0,000
6	ضعف دور الهيئات الرقابية المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الجزائر	4,1944	,62425	40,315	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (11): المعوقات التي تعيق المؤسسات اقتصادية بالالتزام بالإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي.

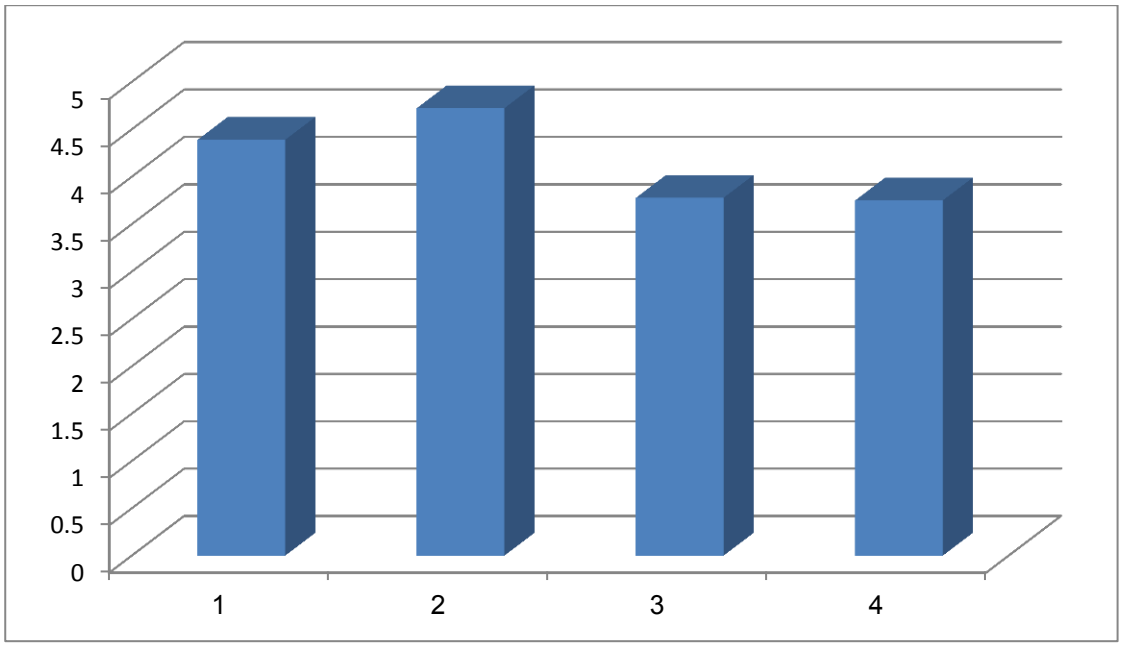

المصدر: من أعداد الطلبة بناء على الجداول.

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبينة أعلاه في الجدول رقم (13)، يتبين لنا أن أغلبية أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول المعوقات التي تعيق المؤسسات الاقتصادية بالالتزام بالإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث ، حيث حصلت الفقرات رقم 02 على أعلى متوسط حسابي 4.7222 وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون بشدة على أن السوق المالية في الجزائر غير جاهزة، وبدرجة ثانية كان للفقرة رقم 01 متوسط حسابي 4.3889 وهذا يدل على موافقة المجيبين على عدم توفر المعرفة والخبرة لتطبيق النظام المالي المحاسبي، ونلاحظ أن الفقرة رقم 06 كان متوسطها الحسابي 4.1944 أي إن المجيبين يوافقون على أن للهيئات الرقابية المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الجزائر دور ضعيف، بينما حصلت الفقرة رقم 03 على متوسط حسابي 3.7778 وهذا يبين أن المجيبين يوافقون على عدم وجود فئات مهتمة بالإفصاح في الجزائر، ونلاحظ أن الفقرة رقم 04 كان متوسطها الحسابي 3.7500 أي إن المجيبين يوافقون على وجود صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي، لكن لم تتعدى قيمة المتوسط الحسابي 3.2000 للفقرة رقم 05 وهذا يدل على الموافقة الضعيفة على القصور في البرامج التعليمية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية في الجامعات الجزائرية.

نستنتج مما سبق أن كل فقرات الفرع الأول من المحور الثالث تؤكد وجود معوقات، حيث إن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 4.00461، مما يعني أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تواجه معوقات تحد من قيمة الإفصاح في قوائمها المالية.

العلاقة الارتباطة بين محاور الدراسة:

الجدول رقم (13): الإرتباط الخطي بين محاور الدراسة.

	المحور الثاني		المحور الثالث
المحور الاول	معامل الارتباط	-,209	-,201
	مستوى الدلالة	,221	,239
	الدلالة	لا يوجد ارتباط	لا يوجد ارتباط
المحور الثاني	معامل الارتباط	1	,000
	مستوى الدلالة		1,000
	الدلالة		يوجد ارتباط

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ عدم وجود ارتباط بين المحور الأول والمحور الثالث وهذا يدل على ان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا تواجه معوقات في اعداد كشوفها المالية، بينما نلاحظ وجود ارتباط بين المحور

الثاني والمحور الثالث مما يدل على ان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تواجه معوقات تحد من التزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق اعداد استمارة الاستبيان والتي تهدف الى ابراز مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في اعداد قوائمها المالية، حيث تم توزيها على كل من محافظين الحسابات ومحاسبين المؤسسات والأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال المحاسبة، وبعد تحليل النتائج التي جاء بها الاستبيان والمدرجة في برنامج (SPSS)،لاحظنا ان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند اعدادها لكشوفها المالية مع وجود نقص او غموض في الإيضاحات المتممة للميزانية وجدول حسابات النتائج، بالمقابل تواجه المؤسسات معوقات تحد من قيمة الفصاح في كشوفها المالية.

الخاتمة

الخاتمة

إنطلاقا من أهمية الكشوف المالية لمخرجات النظام المحاسبي للمؤسسات، كان لزاما على المؤسسات إعدادها على أسس سليمة تعنى بإعطاء صورة واضحة وصادقة للمعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها، وهذا ما إهتم به مجلس المحاسبة الدولية حين عمد الى إصدار معايير تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها، والتعديلات و التحديثات التي يعمل عليها لتلبية الاحتياجات و مسايرة التطورات و التغيرات الاقتصادية وصولا إلى المعايير الخاصة بالأدوات المالية.

وقد عرفت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إصلاحات عديدة خاصة مع دخول الجزائر لاقتصاد السوق، كما أن جهود الجزائر لدخول منظمة التجارة العالمية ألزمها التماشي مع هذه التطورات خاصة في جانب المحاسبة، فعمدت الجزائر لإصدار القانون11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، حيث تم العمل به في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مطلع سنة 2010.

ومن اهم ما ورد في النظام المحاسبي المالي ضرورة الإلتزام بالإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، لأجل إثبات مصداقية وشفافية البيانات المالية، وهذا ما سعينا لإكتشافه في الفصل التطبيقي من البحث من خلال جمع وتحليل إجابات المهنيين و الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة اخرى توصلنا إلى ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الاولى: تبين لنا ان الفرضية تحققت، فالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ملتزمة بإعداد كشوفها المالية والايضاحات المتممة لها وفق النظام المحاسبي المالي.

- بالنسبة للفرضية الثانية: فقد تبين لنا ان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تلتزم بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مع وجود نقص أو بعض الغموض في الإيضاحات المتممة للميزانية وجدول حسابات النتائج.

بالنسبة للفرضية الثالثة: فقد تبين لنا ان الفرضية تحققت فالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر تواجه عوائق تحد من مستوى الافصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها توصلنا الى النتائج التالية:

* للإفصاح المحاسبي دور رئيسيا في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

* للقوائم المالية أهمية بالغة كونها تزود متخذي القرارات المالية بمعلومات مفيدة، لذى من الواجب ان تتمتع بدرجة عالية من المصداقية والشفافية.

* ترى عينة الدراسة ان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تلتزم بإعداد كشوفها المالية في نهاية كل سنة بالمقارنة مع السنة السابقة.

* تلتزم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية مع وجود نقص أو غموض في الإيضاحات الخاصة بالميزانية وجدول حسابات النتائج.

* تلتزم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بإيضاحات السياسات المحاسبية.

* تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإيضاحات العامة عند إعدادها لكشوفها المالية.

* تواجه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عوائق تحد من قدرتها على الالتزام بالإفصاح المحاسبي.

– ان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تواجه عوائق تحد من قدرتها على الالتزام بالإفصاح المحاسبي.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل اليها خلال الدراسة في الفصلين السابقين يمكن ان نقترح التوصيات التالية:

– اعداد قوائم مالية واضحة وصحيحة تكشف الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

– امام سعي الجزائر للشراكة مع التحاد الاوروبي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية عليها اعتماد متطلبات الافصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية.

– الاطلاع المتواصل على التطورات والمستجدات التي تطرا على معايير المحاسبة الدولية وتكييف النظام المحاسبي معها.

– ايجاد حلول للمشاكل التي تعيق المؤسسة للالتزام بمتطلبات الافصاح من خلال القيام بدورات تكوينية وتدريبية للموظفين على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بهدف زيادة المحاسبين والموظفين المؤهلين والقادرين على التطبيق الامثل للنظام المحاسبي المالي.

افاق الدراسة:

من خلال نتائج دراستنا لموضوع واقع التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الافصاح المحاسبي تبين لنا ان موضوع الافصاح المحاسبي لا يمكن احاطته بكل الجوانب من خلال دراسة واحدة لما له من اهمية بالغة في المؤسسات، وقد شملت دراستنا جانبا من هذه الجوانب على امل ان تفتح افاق جديدة للدراسة في جوانب اخرى، وعلى هذا الساس قمنا بتقديم التوصيات التالية:

- مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالإفصاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي.
- دور جودة المعلومة المحاسبية في خلق التنافسية.
- قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.
- معوقات الافصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وطرق الحد منها.
- دور فاعلية السوق المالية الجزائرية في جودة الكشوف المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. أمين السيد احمد لطفي، إعداد عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008
2. أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .
3. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري – التطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، الدار وائل للنشر، 2013.
4. محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع 2005.
5. محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، توزيع المعارف، الإسكندرية، 2003.
6. عبد الرزاق بن الحبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006.
7. عمر الصخري، اقتصاد مؤسسة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
8. غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
9. طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
10. طلال محمد علي الحجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
11. طلال محمد علي الحجاوي، هدى أمين عليوي الحميلي، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
12. كمال الدين الدهراوي عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
13. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998.

14. عبد الرزاق بن الحبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006، ص28.

15. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، من المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدينمارك، 2007.

ثانيا: البحوث الجامعية:

1. خالد جمال جعارات، مختصر المعايير المحاسبة الدولية2015، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر2014.

2. دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012-2013.

3. رولا كاسر لايقة، القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007.

4. زياني سفيان ، اثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

5. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

6. شادو عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية مذكرة مقدمة

7. لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، 2014.

8. فراج إيمان، انعكاسات معايير الإبلاغ المالي على فعالية نظم المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،2016-2017.

ثالثا: المجلات والملتقيات

1- مريم طبني، دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع مارس 2017.

2- فارس بن يدير هشام شلغام طيب مداني، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر، مجلة الدراسات الكمية ،عدد 2016/02.

المواقع الالكترونية:

www bayt.com.//:15http06/2013.على الساعة 20.05

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

إستبانة

أساتذتي الكرام ....تحية طيبة وبعد

أتوجه إليكم بالتقدير والاحترام راجيا تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة الميدانية التي تختص بقطاع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ومضمون كشوفها المالية وتحقيقا لغرض إعداد مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص في المحاسبة تحت عنوان : (**واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**)

حيث يقوم الباحثين باستطلاع آراء محافظي الحسابات وكذا الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال المحاسبة حول مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية.

ومن خلال الإجابة على أسئلة هذه الإستبانة فإننا نأمل بأن تساهموا في إنجاح هذه الدراسة ودعمنا بآرائكم واقتراحاتكم مع العلم أن بيانات هذه الإستبانة ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين حسن تعاونكم وتجاوبكم

الباحثين

أولا : المعلومات الديموغرافية

1. العمر:

اقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

2. المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

3.الوظيفة:

محافظ حسابات ☐ أستاذ جامعي ☐ محاسب مؤسسة ☐

4. سنوات الخبرة:

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 20 سنة ☐
أكثر من 20 سنة ☐

ثانيـــا: المحـــور الأول: مـــدى التـــزام المؤســـســـات الاقتصـــادية في الجزائـــر بإعـــداد كشـــوفها الماليـــة والإيضاحات المتممة لها وفق النظام المالي المحاسبي.

الرقم	الفقرة	درجة الالتزام				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
01	تلتـزم المؤسســات الاقتصـادية الجزائريـة بإعـداد الميزانية في نهاية كل سنة.					
02	تلتـزم المؤسســات الاقتصـادية الجزائريـة بإعـداد جـدول حسـابات النتـائج في نهايـة كـل سـنة وبالمقارنة مع السنة السابقة.					
03	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية كل سنة ومقارنة مع السنة السابقة.					
04	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعداد قائمة التغيرات في حقـوق الملكيـة في نهايـة كـل سـنة ومقارنة مع السنة السابقة.					
05	تلتـزم المؤسســات الاقتصـادية الجزائريـة بـإدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.					

المحور الثاني: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية: الإيضاحات المتممة – الإيضاحات المحاسبية – الإيضاحات العامة.

الرقم	الفقرة	الإجابات				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية						
01	يكون إعداد الكشوف المالية فيما عدا قائمة التدفقات النقدية وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي.					
02	يتم عرض البنود المادية في القوائم المالية بشكل منفصل ويتم تجميع البنود الغير مادية مع البنود المشابهة					
03	يكون إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها في المستقبل وليس هناك نية في تصفيتها.					
04	يتم الإفصاح عن مفردات بنود الأصول الثابتة والإضافات والتخلي عنها خلال السنة والتي تشمل الآلات والمعدات والمباني.....الخ.					
05	يتم الإفصاح على بنود المخزون مصنفة إلى مواد أولية . منتجات نصف مصنعة و منتجات تامة					
06	يتم الإفصاح عن تصنيفات المخصصات المختلفة.					
07	يتم الإفصاح على مكونات حقوق الملكية والتي تشمل رأس المال المدفوع الاحتياطات علاوة الإصدار.					
08	يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها و المصدرة المدفوعة بالكامل والمصدرة الغير مدفوعة بالكامل.					
09	يتم الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية.					
10	يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تحدث بعد تاريخ الميزانية.					
11	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والتكاليف بشكل تفصيلي في قائمة الدخل أو الإيضاحات.					
12	يتم الإفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات علاقة معها					

الرقم	الفقرة	الإجابات				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الثاني: إيضاحات السياسات المحاسبية						
01	تعد المؤسسات توضيح يبين أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد الكشوف المالية.					
02	تعد المؤسسات توضيح يعبر عن امتثالها لمعايير المحاسبة الدولية.					
03	وصف التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية.					
04	يتم الإفصاح عن البنود الطارئة في القوائم مالية.					
05	يتم الإفصاح عن المعلومات الغير مالية.					
06	تشمل أسس القياس المستخدمة التكلفة التاريخية التكلفة الجارية القيمة العادلة القيمة القابلة للتحقق.					
الفرع الثالث: إيضاحات عامة						
01	تفصح المؤسسات عن اسمها وشكلها القانوني وعنوانها.					
02	تفصح المؤسسات عن طبيعة عملها وأنشطتها الرئيسية واسم الشركة الأم التابعة لها إن وجدت.					
03	توضح المؤسسات نوع العملة المعدة بموجبها البيانات المالية والفترة التي تغطيها.					
04	توضح المؤسسة ما إذا كانت القوائم المالية تغطي المؤسسة منفردة أو مجموعة من المؤسسات.					

المحور الثالث: المعوقات التي تعيق المؤسسات الاقتصادية بالالتزام بالإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي.

الرقم	الفقرة	الإجابات				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	عدم توفر المعرفة والخبرة لتطبيق النظام المالي المحاسبي.					
02	عدم جاهزية السوق المالي في الجزائر.					
03	عدم وجود الفئات المهتمة بالإفصاح في الجزائر.					
04	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في النظام المالي المحاسبي.					
05	قصور البرامج التعليمية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية في الجامعات الجزائرية.					
06	ضعف دور الهيئات الرقابية المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الجزائر					

الملحق رقم(02)

مخرجات برنامج SPSS

		المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الاول	معامل الارتباط	-,209	-,201
	مستوى الدلالة	,221	,239
	الدلالة	لا يوجد ارتباط	لا يوجد ارتباط
المحور الثاني	معامل الارتباط	1	,000
	مستوى الدلالة		1,000
	الدلالة		يوجد ارتباط

العمر		
	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	1	2,8
من 30 الى 40 سنة	15	41,7
اكثر من 40 سنة	20	55,6
المجموع	36	100,0

المؤهل العلمي		
	التكرار	النسبة
ليسانس	17	47,2
ماجستير	6	16,7
دكتوراه	3	8,3
اخرى	10	27,8
المجموع	36	100,0

الوظيفة		
	التكرار	النسبة
محافظ حسابات	8	22,2
استاذ جامعي	3	8,3
محاسب مؤسسة	25	69,4
المجموع	36	100,0

سنوات الخبرة		
	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	3	8,3
من 5 الى 10 سنوات	13	36,1
من 11 الى 20 سنة	10	27,8
اكثر من 20 سنة	10	27,8
المجموع	36	100,0

معامل الصدق والثبات	Nombre d'éléments
,747	37

	موافق بشد ة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
A1	18	50,0	18	50,0	0	0	0	0	0	0	4,5000	,50709	53,245	,000
A2	20	55,6	16	44,4	0	0	0	0	0	0	4,5556	,50395	54,238	,000
A3	25	69,4	11	30,6	0	0	0	0	0	0	4,6944	,46718	60,291	,000
A4	23	63,9	13	36,1	0	0	0	0	0	0	4,6389	,48714	57,137	,000
A5	23	63,9	13	36,1	0	0	0	0	0	0	4,6389	,48714	57,137	,000

Sig. (bilatérale)	t	Ecart-type	Moyenne	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		
Sig. (bilatérale)	t	Ecart-type	Moyenne	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الفرع الاول
,000	50,037	,56625	4,7222	0	0	0	0	5,6	2	16,7	6	77,8	28	B1
,000	44,403	,58554	4,3333	0	0	0	0	5,6	2	55,6	20	38,9	14	B2
,000	51,294	,54263	4,6389	0	0	0	0	2,8	1	30,6	11	66,7	24	B3
,000	45,563	,60356	4,5833	0	0	0	0	5,6	2	30,6	11	63,9	23	B4
,000	38,288	,68776	4,3889	0	0	0	0	11,1	4	38,9	14	50,0	18	B5
,000	52,383	,53452	4,6667	0	0	0	0	2,8	1	27,8	10	69,4	25	B6
,000	50,037	,56625	4,7222	0	0	0	0	5,6	2	16,7	6	77,8	28	B7
,000	62,373	,45426	4,7222	0	0	0	0		4	27,8	10	72,2	26	B8
,000	55,197	,51331	4,7222	0	0	0	0	2,8	1	22,2	8	75,0	27	B9
,000	33,002	,69693	3,8333	0	0	0	0	33,3	12	50,0	18	16,7	6	B10
,000	28,188	,69179	3,2500	0	0	8,3	3	63,9	23	22,2	8	5,6	2	B11
,000	37,649	,66845	4,1944	0	0	0	0	13,9	5	52,8	19	33,3	12	B12

Sig. (bilatérale)	t	Ecart-type	Moyenne	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الفرع الثاني
,000	57,000	,50000	4,7500	0	0	0	0	2,8	1	19,4	7	77,8	28	C1
,000	27,776	,65405	3,0278	0	0	16,7	6	66,7	24	13,9	5	2,8	1	C2
,000	29,565	,68776	3,3889	0	0	8,3	3	47,2	17	41,7	15	2,8	1	C3
,000	41,751	,58282	4,0556	0	0	0	0	13,9	5	66,7	24	19,4	7	C4
,000	40,988	,58554	4,0000	0	0	0	0	16,7	6	66,7	24	16,7	6	C5
,000	41,383	,62425	4,3056	0	0	0	0	8,3	3	52,8	19	38,9	14	C6

Sig. (bilatérale)	t	Ecart-type	Moyenne	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الفرع الثالث
		,00000[a]	5,0000	0	0	0	0	0	0	0	0	100,0	36	D1
,000	92,033	,31873	4,8889	0	0	0	0	0	0	11,1	4	88,9	32	D2
,000	105,242	,28031	4,9167	0	0	0	0	0	0	8,3	3	91,7	33	D3
,000	92,033	,31873	4,8889	0	0	0	0	0	0	11,1	4	88,9	32	D4

المحور الثالث

Sig. (bilatérale)	t	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
,000	34,362	,76636	4,3889	0	0	0	0	16,7	6	27,8	10	55,6	20	E1
,000	62,373	,45426	4,7222	0	0	0	0	0	0	27,8	10	72,2	26	E2
,000	46,766	,48469	3,7778	0	0	0	0	25,0	9	72,2	26	2,8	1	E3
,000	37,279	,60356	3,7500	0	0	5,6	2	16,7	6	75,0	27	2,8	1	E4
,000	26,999	,70991	3,1944	0	0	0	0	16,7	6	47,2	17	36,1	13	E5
,000	40,315	,62425	4,1944	0	0	0	0	11,1	4	58,3	21	30,6	11	E6

الملحق رقم(03)

قائمة الاساتذة المحكمين

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	المهنة/الوظيفة
1	سالمي محمد الدينوري	دكتوراه	استاذ محاضر صنف "أ"
2	ريمي عقبة	دكتوراه	استاذ محاضر صنف "أ"
3	بن خليفة بلقاسم	دكتوراه	استاذ محاضر صنف "أ"
4	ضيف الله محمد الهادي	دكتوراه	استاذ محاضر صنف "أ"
5	بن عمر محمد البشير	دكتوراه	استاذ محاضر صنف "أ"